

قياس اثر متغيرات الاستقرار الاقتصادي في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لتركيا للمدة 1985-2020

د.م. سعاد عبدالقادر قاسم كلية الادارة والاقتصاد / جامعة دهوك

المستخلص

يهدف البحث الى قياس وتحليل اثر متغيرات الاستقرار الاقتصادي، المتمثلة بالنمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، رصيد الحساب الجاري في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لتركيا، وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، اعتمادا على سلسلة زمنية من (1985-2020)، انطلاقا من فرضية مفادها ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة الى تركيا تتأثر كثيراً بالتغيرات الحاصلة في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، كما افترض البحث ان ما يتمتع به تركيا من مزايا متعددة نسبياً ساعدها الى حد ما على تجاوز الكثير من الظروف والازمات الاقتصادية والسياسية، الامر الذي ساهم في جذب رؤوس الاموال الاجنبية خاصة في ظل ما تم اعتياده من اصلاحات.

ووفقاً لنتائج التقدير توصل البحث الى وجود علاقة تكامل مشتركة في المدين القصير والطويل والى معنوية متغيرات البحث ودلائها الاحصائية، إذ تبين ان متغيرات الاستقرار الاقتصادي المعتمدة في البحث تؤثر في قيمة التدفقات الوافدة للاستثمار الاجنبي وتعطي مؤشرات حقيقية لواقع الاقتصاد القومي وتوجهاته الامر الذي يخلق باستقرارها بيئة مشجعة ومحفزة للاستثمار سواء كان على المستوى المحلي او الدولي.

مفاتيح الكلمات: الاستثمار الاجنبي المباشر، الاستقرار الاقتصادي، النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، التكامل المشترك.

المقدمة

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة، ضمن أولويات عملية التنمية الاقتصادية لمعظم بلدان العالم، باعتباره احد مركبات النظام الاقتصادي الحديث وأحد مؤشرات الترابط الاقتصادي مع العالم الخارجي في ظل العولمة والتحول المتسارع لاعتماد آلية السوق. فالانفتاح الاقتصادي ساهم بدوره في حصول الكثير من البلدان على تدفقات مالية من شأنها تسريع عملية النمو الاقتصادي وتحويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية، خاصة البلدان التي لا تملك رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات في ظل ما تعانيه من نقص في الادخار المحلي و ضعف اداء ونشاط الأسواق المالية. لذلك اخذت معظم بلدان العالم تعتمد في تمويل مشاريعها الاقتصادية على رؤوس الأموال الأجنبية كسبيل لدعم عملية التنمية ضمن استراتيجيات متنوعة من شأنها تهيئة البيئة الاقتصادية والمناخ الاستثماري المناسب لاستقطاب المزيد من رؤوس الاموال الاجنبية. وعلى وفق ذلك تأتي أهمية متغيرات الاستقرار الاقتصادي، إذ تعطي انعكاس حقيقي للبيئة الاقتصادية ومسار تطورها، فالبيئة المستقرة تجذب وتستقطب رؤوس الأموال التي من شأنها تفعيل قطاعات الاقتصاد القومي، لتساهم بذلك في ديمومة الاستقرار الاقتصادي وهذا ما يتحقق في ظل وجود سياسات تعمل على ضمان الاستثمار و زيادته من خلال جملة من الإجراءات والقوانين التي تعمل بها السياسات العامة للبلاد.

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من الأهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ضمن هيكل التمويل الدولي باعتباره احدى مركبات عملية التنمية الاقتصادية، لما يوفره من تمويل لإقامة المشاريع الإنتاجية وكذلك نقل التكنولوجيا والمعرفة ورفع مستوى المعيشة للأفراد، الى جانب أهميته في توطيد العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم. وهذا يعتمد وبشكل اساس على حالة الاستقرار الاقتصادي لكل بلد، إذ ان متغيرات الاستقرار الاقتصادي (البطالة، التضخم، النمو الاقتصادي، رصيد الحساب الجاري) تعطي صورة واضحة ومؤشرات حقيقية عن واقع الاداء الاقتصادي ومتطلبات نموه . كما يستمد البحث أهميته من التأثيرات الايجابية والسلبية التي تتركها متغيرات الاستقرار الاقتصادي في مسار الاستثمار الاجنبي المباشر وتوجهاته، نظرا للتداخل والارتباط بينها خاصة في بيئة اقتصادية فاعلة و نشطة نسبياً كبيئة الاقتصاد التركي.

مشكلة البحث:

تنصب مشكلة البحث في تأثير سياسات اصلاح الاقتصاد التي اعتمدها تركيا منذ عقد الثمانينيات، والتي اخذت مسارا تصاعدي في عقد التسعينيات لتحقيق

الاستقرار الاقتصادي بالبيئة الاقتصادية الخارجية بشكل كبير نظرا لسياسة التوسع في التعاملات الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي والتجاري فالأحداث السياسية الإقليمية والدولية، وما تبنته تركيا من سياسات اقتصادية وتدخلات سياسية وعسكرية، عرضت الاقتصاد التركي للعديد من الازمات والصدمات على المستويين المحلي والدولي مما كان لها انعكاس واضح في ضعف وتراجع العديد من أنشطة الاقتصاد القومي لتظهر آثار ذلك في متغيرات الاستقرار الاقتصادي وقيمة واتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى قياس اثر الاستقرار الاقتصادي في قيمة واتجاه تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى تركيا في اطار ما تم تحديده من متغيرات وبيان الاهمية النسبية لتلك المتغيرات المستقلة وفق المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعطي صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف في الاداء الاقتصادي لتركيا الامر الذي من شأنه خلق بيئة جاذبة او طاردة للاستثمار الاجنبي المباشر خلال مدة البحث.

فرضية البحث:

يفترض البحث ان هناك تأثير ايجابي لاستقرار متغيرات الاقتصاد الكلي في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر واثارا سلبية على تدفقات الاستثمار في حال عدم استقرارها. كما يفترض البحث ان الاقتصاد التركي يتمتع ببيئة اقتصادية واستثمارية ذات مزايا متعددة نسبياً، ساعدته الى حد ما على تجاوز الكثير من الظروف والازمات الاقتصادية والسياسية، الامر الذي ساهم في تحسين قدرته على جذب تدفقات جيدة من الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة في ظل ما تم اعتماده من اصلاحات الا ان تلك التدفقات لم تكن متوافقة مع ما يمتلكه الاقتصاد التركي من مقومات خلال مدة البحث.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على الاسلوب الوصفي التحليلي ضمن جانبه النظري الى جانب الاعتماد على الأسلوب القياسي لتقدير اثر متغيرات الاستقرار الاقتصادي في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لتركيا خلال المدة 1985-2020، اعتمادا على منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وباستخدام برنامج Eviews 12.

المحور الاول : الدراسات السابقة والاطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات البحث

الدراسات السابقة

في هذا الجزء من البحث سيتم استعراض بعض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين متغيرات الاستقرار الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على النحو الآتي :

1. دراسة (Basu, et al,2003) تحت عنوان:

" Liberalisation, FDI, and growth in developing countries: a panel co-integration approach"

اعتمدت هذه الدراسة على منهجية التكامل المشترك لجوهانسون واختبار سببية كرانجر، لعينة تتكون من 23 دولة نامية خلال المدة (1978-1996) قسم الباحثين عينة البحث الى قسمين، قسم من العينة يتمتع بافتتاح اقتصادي بنسبة جيدة وقسم اخر لديه افتتاح اقتصادي اقل نسبيا ومن خلال التقدير تبين ان هنالك علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر اضافة الى وجود علاقة سببية بين كلا المتغيرين . توصلت الدراسة الى ان هنالك علاقة سببية ثنائية الاتجاه ضمن عينة الدول التي تتمتع بافتتاح اقتصادي جيد في حين كانت العلاقة السببية باتجاه واحد من النمو الاقتصادي باتجاه تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصادات ذات الانفتاح النسبي الاقل .

2. دراسة (Siddiqui and Ahmad,2007) تحت عنوان:

The Causal relationship between Foreign Direct Investment and Current Account: an empirical investigation for Pakistan economy .

هدفت الدراسة الى بيان العلاقة طويلة الاجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحساب الجاري في باكستان، باستخدام بيانات ربع سنوية للمدة (1976-2005) ومن خلال منهجية جوهانسون-جيوسيلس للتكامل المشترك واختبار سببية كرانجر. اظهرت نتائج التقدير وجود علاقة ارتباط وتكامل مشترك في المدى الطويل بين الحساب الجاري وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، كما وتبين من خلال اختبار كرانجر وجود علاقة سببية احادية الاتجاه من الاستثمار الاجنبي المباشر الى الحساب الجاري في المدى الطويل . اما فيما يخص المدى القصير فقد توصل الباحثان الى وجود علاقة سببية تتجه من الحساب الجاري الى تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر . ووفق نتائج التقدير والتحليل توصلت الدراسة الى استنتاج مفاده ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، اثرت وبشكل سلبي على ميزان المدفوعات خلال مدة الدراسة ، الامر الذي يتطلب من صناع السياسة واصحاب القرار اعتماد دراسات موسعة للمنافع والخسائر التي يجدها الاستثمار الاجنبي المباشر .

3. دراسة (Bedir and Soydan, 2016) تحت عنوان:

Implications of FDI for Current Account Balance : APANEL Causality Analysis

تمت في هذه الدراسة قياس العلاقة بين ارصدة الحساب الجاري وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر لـ 17 دولة نامية متوسطة الدخل بضمنهم تركيا خلال مدتين زمنيتين من (1990-2007) و من (2008-2014)، عبر قنوات التمويل المختلفة وذلك باستخدام سببية كرانجر في بيان اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وكل من الصادرات والاستيرادات اعتمادا على صيغة البائل داتا، لتتوصل الدراسة بذلك الى استنتاج يظهر التأثير المتباين للاستثمار الاجنبي المباشر ومكونات التجارة الدولية، ففي بعض البلدان تبين ان الاستثمار الاجنبي وفر العديد من المزايا والمنافع للبلد المضيف. إذ يتم تقاسم المخاطر والالتزامات والمسؤوليات. في حين تبين للباحثان ان الاستثمار الاجنبي المباشر لم ينتج عنه زيادة مخزون رأس المال المنتج للبلد المضيف، لأن جزءا كبيرا من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر يتم احتسابها من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ، إذ يذهب معظم الاستثمار الاجنبي المباشر نحو خصخصة المؤسسات العامة، ونحو القطاعات ذات الربحية العالية مثل الخدمات المالية، وتجارة التجزئة، والاتصالات في بلدان اخرى ضمن عينة الدراسة.

4. دراسة ((Awolusi and Pelser, 2016)) بعنوان:

Determinants of Foreign Direct Investment: New Granger Causality Evidence from Asian and African Economies

تناولت هذه الدراسة تقدير وتحليل محددات الاستثمار الاجنبي المباشر لـ 81 دولة ضمن قارتي اسيا وافريقيا للمدة (1980-2013)، اعتمادا على صيغة البائل داتا (Panel Data) وللوصول الى هدف البحث تم اعتماد التكامل المشترك وسببية كرانجر ومتجه تصحيح حد الخطأ (VECM)، لقياس العلاقة بين كل من النمو الاقتصادي وتطور البنية التحتية والافتتاح التجاري وحالة الاقتصاد الكلي التي تم التعبير عنها من خلال نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، باعتبار ان البلد الذي يتمتع بأساسيات اقتصادية كلية مستقرة ينظر اليه على انه يتمتع بيئة استثمارية مستقرة كذلك النمو السكاني باعتباره محدد لحجم السوق خاصة حينما يكون مصحوبا بزيادة في مستويات الدخل او تحسن محتمل في مستوى المعيشة والتكامل النقدي من خلال اعتماد متغير وهمي، اضافة الى تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

ومن خلال نتائج التقدير توصل الباحثان الى وجود علاقة طويلة الاجل بين كل من الافتتاح التجاري وحالة الاقتصاد الكلي وتطور البنية التحتية والاتحاد النقدي وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في اسيا. اما فيما يخص دول افريقيا، توصلت الدراسة الى وجود علاقة بين الافتتاح التجاري وحالة الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي والبنية التحتية في افريقيا. ولم تظهر الدراسة أي تأثير للتكامل النقدي في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في افريقيا.

اما فيما يخص نتائج سببية كرانجر فقد بينت الدراسة وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين كل من النمو السكاني ونمو الناتج المحلي الاجمالي والتكامل النقدي وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر. الى جانب وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو السكاني ونمو الناتج المحلي الاجمالي والبنية التحتية. ووفقا لتلك النتائج توصل الباحثان الى ان الافتتاح التجاري وحالة الاقتصاد الكلي ساهمت بشكل ايجابي في زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في افريقيا واسيا اضافة الى ان تحسن تدفقات الاستثمار الاجنبي ساهم بشكل ايجابي في تحسين الافتتاح التجاري ونمو الناتج المحلي الاجمالي وتوسيع حجم السوق.

5. دراسة (Ilyas and Merve, 2018) بعنوان:

(FDI and macroeconomic stability: The Turkish case)

اهتمت هذه الدراسة بقياس العلاقة طويلة المدى بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والاستقرار الاقتصادي لتركيا، من خلال بعض متغيرات الاقتصاد الكلي كالنضخم الذي يعبر عن الاستقرار الاقتصادي في القطاع الحقيقي وسعر الصرف باعتباره يمثل الاستقرار في القطاع المالي الى جانب متغير الناتج المحلي الاجمالي والافتتاح التجاري والتطور المالي، ولأجل ذلك تم اعتماد بيانات شهرية تغطي المدة من كانون الاول 2003 ولغاية نيسان 2015 وباستخدام منهجية جوهانسون-جوسيلبوس للتكامل المشترك والنموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) واختبار سببية كرانجر ودوال استجابة النبضة لقياس صدمة التضخم في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر. ومن خلال نتائج التقدير تبين ان للتضخم وسعر الصرف تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في المدى الطويل في الاقتصاد التركي، مما يشير ذلك الى ان حالة عدم الاستقرار في القطاع الحقيقي والمالي انعكست على التدفقات الوافدة من الاستثمار الاجنبي المباشر. كما اظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية احادية الاتجاه تأتي من التضخم الى الاستثمار الاجنبي كما تبين للباحثان ان الصدمة الموجبة للتضخم كان لها تأثير سلبي على الاستثمار الاجنبي في تركيا خلال مدة الدراسة.

6. دراسة (COBAN1and YUSSIF, 2019) بعنوان:

RELATIONSHIPS BETWEEN ECONOMIC GROWTH, FOREIGN DIRECT INVESTMENT AND INFLATION: ARDL

MODELS APPROACH FOR THE CASE OF GHAN.

استخدمت هذه الدراسة منهجية ARDL وسببية Toda and Yamamoto لتحليل وتقدير العلاقة الاقتصادية بين التضخم وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في غانا للمدة (1980-2017)، توصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين التضخم والاستثمار الاجنبي المباشر وعلاقة عكسية بين التضخم والنمو الاقتصادي، كذلك توصل الباحثان الى بيان وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والى علاقة سببية ثنائية الاتجاه تأتي من الاستثمار

الاجني المباشر الى التضخم كذلك علاقة سببية تنج من التضخم الى تدفقات الاستثمار الاجني المباشر ايضاً علاقة سببية تنج من النمو الاقتصادي الى التضخم فقط في حين لم يكن ضمن النتائج أي علاقة سببية بين النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الاجني المباشر خلال مدة الدراسة. ووفقاً لما توصلت اليه الدراسة فان العلاقة العكسية بين تدفقات الاستثمار الاجني المباشر والتضخم تعود الى ان التضخم المرتفع في الاقتصاد الغاني تسبب في اعاقه الاستثمار الاجني المباشر. علاوة على ذلك، فإن محاولة تثبيت الأسعار لم تحتذب الاستثمار الاجني المباشر بسبب العلاقة السببية أحادية الاتجاه من الاستثمار الاجني المباشر إلى التضخم. ولذلك فإن التوصية التي قدمها الباحثان أكدت العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو التصدير إلى القطاعات الصناعية والزراعية في الاقتصاد الغاني.

7. دراسة (Mustafa.A.M,2019) بعنوان:

The Relationship between Foreign Direct Investment and Inflation: Econometric Analysis and Forecasts in the Case of Lanka Sri

هدفت الى بيان العلاقة طويلة الاجل بين التضخم وتدفقات الاستثمار الاجني الوافدة الى سريلانكا للمدة (1978-2017)، اعتماداً على منهجية جوهانسون للتكامل المشترك وسببية كرانجر ومن خلال نتائج التقدير توصلت الدراسة الى بيان علاقة التكامل المشترك بين التضخم وتدفقات الاستثمار الاجني المباشر ، وثابت ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية. كما تبين من خلال نتائج التقدير وجود علاقة سببية باتجاه واحد تأتي من تدفقات الاستثمار الاجني المباشر باتجاه التضخم في سريلانكا وان التضخم المرتفع تسبب في ابطاء عملية النمو الاقتصادي في سريلانكا خلال مدة الدراسة .

8. دراسة (Sekmen and Gökirmak,2020) بعنوان:

Inflation and foreign direct investment in Turkey

حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة التحقق من العلاقة السببية بين التضخم وتدفقات الاستثمار الاجني المباشر في المدين القصير والطويل في تركيا خلال المدة (1974-2018)، باستخدام منهجية جوهانسون -جيليسس وأتمودج متجه تصحيح الخطأ لأنموذجين. إذ تم في الأتمودج الاول اعتماد التضخم كمتغير مستقل وتدفقات الاستثمار الاجني المباشر كمتغير معتمد. اما في الأتمودج الثاني فقد تم تحديد الاستثمار الاجني المباشر كمتغير مستقل والتضخم كمتغير معتمد. ومن خلال نتائج التقدير لكلا الأتمودجين، تبين عدم وجود علاقة سببية في المدى القصير بين التضخم وتدفقات الاستثمار الاجني المباشر خلال مدة الدراسة، وقد تم تبرير ذلك بان الاستثمارات تتطلب وقتاً كافياً للتأثير في الاقتصاد. في حين توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية في المدى الطويل بين التضخم والاستثمار الاجني المباشر ويعزى ذلك الى امكانية الاستثمار الاجني المباشر في خلق فرص عمل وزيادة الدخل فالعلاقة الإيجابية بين التضخم والاستثمار الاجني المباشر تم تفسيرها بان الارتفاع الكبير في مستوى الاسعار يؤدي الى انخفاض الاجور الحقيقية مما يؤدي بدوره الى زيادة الطلب على الايدي العاملة، ووفقاً للأدبيات النقدية فمع انخفاض الاجور الحقيقية يزداد الطلب على الايدي العاملة نتيجة للتوسع في عرض النقد.

9. دراسة (Aimon et al,2020) بعنوان:

Determinants and Causality of Current Account Balance and Foreign Direct Investment: Lower Middle Income Countries in ASEAN

ركزت هذه الدراسة على قياس العوامل المحددة لرصيد الحساب الجاري وتدفقات الاستثمار الاجني الوافدة لعينة من البلدان، مقسمة الى بلدان متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل ضمن رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، اعتمدت هذه الدراسة على صيغة البانل داتا، للمدة (2000-2017)، لستة دول هي إندونيسيا والفلبين وفيتنام ولاو وميانمار وكومبوديا، وتم التقدير لهذه العينة اعتماداً على طريقة المعادلات الانية لأنموذجين. الأتمودج الاول، اتخذ من تدفقات الاستثمار الاجني المباشر متغيراً معتمداً الى جانب النمو المالي، الاتفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، سعر الصرف الحقيقي، التضخم، الافتتاح الاقتصادي، عرض النقد، رصيد الحساب الجاري كمتغيرات مستقلة. اما الأتمودج الثاني تمثل المتغير المعتمد في رصيد الحساب الجاري وتم اعتماد ذات المتغيرات المستقلة للدراسة الى جانب تدفقات الاستثمار الاجني المباشر. توصلت نتائج الدراسة الى ان الاستثمار الاجني المباشر يتأثر بشكل إيجابي بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسعر الصرف الحقيقي، والافتتاح الاقتصادي ، وميزان الحساب الجاري، بينما يتأثر سلباً بالتضخم. كما تبين ان هناك علاقة سببية بين رصيد الحساب الجاري والاستثمار الاجني المباشر ، حيث يؤثر المتغيران بشكل كبير على بعضهما البعض. اما فيما يخص الأتمودج الثاني فقد تبين ان رصيد الحساب الجاري يتأثر إيجابياً بالتطور المالي والاتفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي، بينما يتأثر سلباً بالاستثمار الاجني المباشر. ووفقاً لتلك النتائج اوصت الدراسة بضرورة تدخل البلدان ذات الدخل المتوسط في الآسيان في متغيرات الاقتصاد الكلي لتندية العجز في الحساب الجاري وزيادة تدفقات الاستثمار الاجني المباشر.

10. دراسة (Gokman,2021) بعنوان:

The Relationship between Foreign Direct Investment and Economic Growth :A Case of Turkey

سعت الدراسة الى قياس العلاقة بين نمو الناتج المحلي الاجالي وصافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة الى تركيا، اعتمادا على سلسلة زمنية تمتد من (1970-2019)، باستخدام منهجية جوهانسون للتكامل المشترك و سببية كرانجر ومتجه تصحيح الخطأ ودوال استجابة النبضة وتحليل التباين. ولقياس هذه العلاقة تم تحديد النمو الاقتصادي كمتغير معتمد في حين تمثلت كل من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجالي و الافتتاح التجاري، الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، الانفاق الاستهلاكي كمتغيرات مستقلة. ومن خلال نتائج التقدير توصل الباحث الى بيان العلاقة الارجحية بين النمو الاقتصادي والائتمان المحلي والانفاق الاستهلاكي وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال مدة الدراسة. في حين جاءت العلاقة سلبية بين الافتتاح التجاري والنمو الاقتصادي. وبخصوص العلاقة السببية توصلت الدراسة الى اثبات وجود علاقة سببية احادية تتجه من النمو الاقتصادي الى الاستثمار الاجنبي في حين لم توجد هنالك علاقة تتجه من الاستثمار الاجنبي الى النمو الاقتصادي. ووفقا لذلك اوصت الدراسة بضرورة اعادة توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد الى القطاعات الانتاجية لتعزيز النشاط الاقتصادي في تركيا عبر قنوات الاستهلاك والاستثمار والتصدير مع تقليل تدفقات الاستثمار الخارجة عن طريق تحسين جودة المؤسسات والسياسات الاقتصادية .

11. دراسة (ARi,2021) بعنوان:

FDI AND THE UNEMPLOYMENT: A CAUSALITY ANALYSIS FOR THE BRICS COUNTRIES

هدفت الدراسة الى تحليل وتقدير العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة في مجموعة بلدان البريكس، وللوصول الى تأكيد تلك العلاقة استخدم الباحث بيانات سنوية لسلسلة زمنية للمدة (1992-2018)، اعتمادا على اختبارات الاستقرار التي اظهرت استقرارية السلاسل الزمنية لكل من البرازيل والهند وروسيا والصين عند الفرق الاول. اما سلسلة متغيرات جنوب افريقيا فقد اظهرت استقرارها عند المستوى. كما وتبين من خلال منهجية التكامل المشترك أن هناك علاقة تكامل مشترك بين البطالة وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الهند فقط ضمن عينة الدراسة. في حين لم تظهر علاقة تكامل مشترك للبرازيل وروسيا وجنوب افريقيا. كما وتبين من خلال نتائج اختبار سببية كرانجر وجود علاقة سببية احادية تتجه من البطالة الى تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الهند. تتماشى هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنجذب إلى البلدان التي تتوفر فيها القوى العاملة رغبة منها في خفض تكاليف العمل نظرا لزيادة عرض العمل. أوصت الدراسة بضرورة أن تركز حكومة الهند على تصميم سياسات لجذب المستثمرين الأجانب نظراً لحقيقة أن الهند لديها إمكانيات جيدة في هذا المجال.

12. دراسة (Aldalou and Sasour 2022) بعنوان:

Determinants of Foreign direct investment inflows: Case study of Turkey

ركزت هذه الدراسة على تقدير اهم المحددات الرئيسة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى تركيا، باعتماد سلسلة زمنية لبيانات ربع سنوية للمدة (2009-2019)، لقياس مدى تأثير تدفقات الاستثمار الاجنبي بأزمة الرهن العقاري عام 2008، اعتمادا على اسلوب الانحدار المتعدد لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي، المحتملة في النمو الاقتصادي، الافتتاح الاقتصادي، سعر الصرف، رصيد الحساب الجاري، معدل التضخم، اجور العمل ومعدل الفائدة الذي تطلبه البنوك للقروض قصيرة الأجل. وقد جاءت نتائج تحليل الانحدار متوافقة مع ما قدمته الأدبيات الاقتصادية حيث توصل الباحثان الى ان النمو الاقتصادي يرتبط بشكل إيجابي بتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة وأن عجز الحساب الجاري وسعر الصرف يرتبطان سلباً بتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة. في حين لم يكن لتكاليف العمالة ومعدل التضخم وسعر الفائدة آثار كبيرة على الاستثمار الاجنبي المباشر. مما يشير ذلك الى ان المستثمرون الأجانب في تركيا يركزون على حجم السوق واستقرار الليرة التركية وعجز الحساب الجاري وافتتاح السوق بدلاً من تكلفة العمالة وتكلفة رأس المال ومعدل التضخم. كما وبينت النتائج النهائية للدراسة إلى أن هناك عوامل أخرى غير العوامل الاقتصادية تؤثر على الحركة الدولية لرأس المال والاستثمار الاجنبي المباشر. مثل الثقافة الداخلية، المواطنة والامن، وبيروقراطية الأنظمة، ومستوى الفساد، وعوامل اجتماعية وثقافية أخرى.

ثانياً: الاستقرار الاقتصادي والاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الاديبيات الاقتصادية

لقد وفرت الاديبيات الاقتصادية مفاهيم وتعريفات متعددة للاستقرار الاقتصادي، منها ما عرف الاستقرار الاقتصادي بأنها الحالة التي تُجنب الاقتصاد القومي بطالة الموارد الإنتاجية في حالة الانكماش وتجنب الفائض في الطاقة الإنتاجية في مرحلة الانتعاش، وكذلك التوسع المستمر في الانتاج من خلال كفاءة وإنتاجية العمل و رأس المال، الامر الذي من شأنه استخدام هذه الموارد استخدام كامل (خضير وحمره، 2018: 429) وبهذا فان الاستقرار الاقتصادي يمثل في الحالة التي تُمكن الاقتصاد القومي من الوصول الى حالة التشغيل الكامل باستخدام ما هو متوفر من موارد بشكل يتسنى للاقتصاد تجنب الارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار، الى جانب المحافظة على معدل نمو اقتصادي مرغوب به، وبهذا يمكن وصف حالة الاستقرار الاقتصادي بحالة معاكسة لحالة التقلبات التي تتعرض لها متغيرات الاقتصاد الكلي التي يترتب عليها أحداث تأثير سلبي في النشاط الاقتصادي حيث تحدث هذه التقلبات بين فترة واخرى لتؤثر على مستوى التوظيف الكامل وحجم الانتاج رغم تفاوت تأثير هذه التقلبات بين دول العالم، كذلك اختلاف التأثير وفقاً للفرزات الزمنية (النائلي، ٢٠١٧: ٢٠١٧).

كما يمكن تعريف الاستقرار الاقتصادي بأنه الحالة التي يحقق فيها الاقتصاد معدل نمو يتزايد بوتيرة ثابتة يمكن التحكم فيه بشكل لا ينج عنه ضغوط تضخمية، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي. ووفقاً لذلك فان الاستقرار الاقتصادي من شأنه تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي كاستقرار الأسعار والنمو المستقر

والمستدام. كما أنه يخلق البيئة المناسبة لخلق فرص العمل و أحداث التوازن في ميزان المدفوعات باعتبار ان الاستقرار يخلق اليقين والثقة وهذا يشجع الاستثمار في التكنولوجيا ورأس المال البشري (الدلمي والسعاوي، 2012: 136) ففي ظل الاستقرار الاقتصادي يتم تحقيق جملة من التوازنات الكلية، التي تهدف الى توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، كما يرتبط الاستقرار الاقتصادي بدرجة وضوح السياسات الاقتصادية المعتمدة في البلد المضيف، وطبيعة السياسة النقدية ومدى كفاءة وفاعلية الجهاز المصرفي والمالي.

ووفقا لذلك فان الاستقرار الاقتصادي من شأنه تكوين بيئة اقتصادية من دون زيادة في التذبذب أو التقلب المتطرف في متغيرات الاقتصاد الكلي، فعندما ينمو الاقتصاد بمعدل معتدل تحت تضخم واطى ومستقر وبطالة منخفضة تكون امام نمو اقتصادي مستدام.

الاستثمار الاجنبي المباشر ومسار تطوره في الاقتصاد التركي

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر انه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الاجل يتم من خلالها توظيف رؤوس الاموال الاجنبية في صور مختلفة، سواء كانت موجودات رأسمالية ثابتة تشمل وحدات صناعية استخراجية أو تحويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية تضمن مصلحة دائمة وسيطرة المستثمر المقيم في اقتصاد بلد ما (البلد الأم) على مشروع مقام في اقتصاد آخر (البلد المضيف) (الجميل، 2002: 265).

كما و يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء أكانت الملكية كاملة أم كانت من خلال المشاركة بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطني بما يكفل السيطرة على إدارة المشروع، سواء كان المستثمر الأجنبي فرداً أو شركة أجنبية أو فرعاً لإحدى الشركات الأجنبية أو مؤسسة خاصة (العززي، 2012: 15).

أن الاستثمار الاجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر (المالي) يعد احد المتغيرات الأساسية في التحليل الكلي، ويظهر اثره بشكل واضح في عملية التنمية الاقتصادية من خلال ما يحدثه من اندماج للاقتصاد العالمي في سوق رأسمالي واحد.

ووفقا لما تشير اليه الاديبيات الاقتصادية فان الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة لاكتساب المزيد من الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا الملائمة و الموارد و المهارات و القيام بعمليات إنتاجية متكاملة في البلد المضيف و تزويده بالتحويل و إقامة علاقات قوية مع مشروعات الاقتصاد الوطني في البلد المضيف (الدباغ، 2005: 172)، وعادة ما يتم تفضيله على أشكال التمويل الخارجي الأخرى لأنها لا تخلق ديوناً غير متقلبة وتعتمد عائداً على أداء المشاريع التي يمولها المستثمرون. كما أنه يسهل التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا والمعرفة والمهارات، حيث يمكن للبلدان النامية أن تكتسب إمكانات من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا من شأنه أن يمكن هذه البلدان من توسيع المدخرات المحلية التي عادة ما تكون عند مستويات منخفضة لتؤدي في المدى الطويل إلى زيادة تكوين رأس المال الثابت. ونتيجة لذلك، سيتم تعزيز آفاق النمو على المدى الطويل (Mandal, 2012: 114)، حيث تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للعديد من بلدان العالم في قدرته على معالجة فجوة المدخرات المحلية وفجوة النقد الاجنبي والفجوة التكنولوجية والمعرفية الى جانب الفجوة القائمة بين الإيرادات العامة والافاق العام (Zengin and et al, 2018: 179)

ان معظم الدراسات الأكاديمية ومنها الدراسات الخاصة بمنظمة الاونكتاد تحدد ثلاثة عوامل رئيسية بارزة لاجتذاب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة. **المحدد الاول** يمثل في السياسات الاقتصادية للدولة المضيفة من حيث القواعد واللوائح والشروط لممارسة الأعمال التجارية، المحدد الثاني يكمن في حراس الدولة المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحرير سياساتها الاقتصادية والهجرة كحواجز للاستثمار الأجنبي المباشر، اما **المحدد الثالث** يعتمد على صحة الاقتصاد التي تقاس بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل مستوى الدخل وحجم السوق واستقرار الأسعار وفرص التوسع في النمو الاقتصادي.

من اهم عوامل الجذب للاستثمار الاجنبي في تركيا (الدباغ، 2005: 178)

1. معاملة المستثمر الاجنبي معاملة المستثمر المحلي.

2. جميع القطاعات المسموحة للمستثمر المحلي متاحة للمستثمر الاجنبي.

3. عدم تحديد اي نسبة للمشاركة الاجنبية.

4. وجود حزمة واحدة تتولى جميع اجراءات الاستثمار.

وفيا يخص تطور مسار الاستثمار الاجنبي المباشر في تركيا خلال مدة البحث فان الشكل البياني (1) يبين لنا ان تدفقات الاستثمار الاجنبية لم تدخل الى تركيا وفق ما هو مخطط له، حيث لم تتجاوز رؤوس الاموال الوافدة أكثر من نصف مليار دولار طوال عقد الثمانينيات رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة لتحسين الاوضاع الاقتصادية للبلد عبر تطبيق سلسلة من الاصلاحات والتي رغم تطبيقها بشكل متقطع، إلا أنها حققت تقدماً جيداً فيما يتعلق بإزالة ضوابط الأسعار والإعانات وسقوف الفائدة وتحرير التجارة الخارجية وتخفيف القيود على رأس المال وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوسيع القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، زادت التجارة الخارجية و تزايدت معها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وإن كان ذلك عند مستويات منخفضة، وهذا ما دفع تركيا الى تغيير التشريعات القانونية لتشجيع الاستثمار الاجنبي من خلال إنشاء ادارة الاستثمار الاجنبي تحت رعاية هيئة التخطيط الحكومي في عام 1984. واضطلعت هذه الادارة بالموافقة السريعة على مشروعات الاستثمار الاجنبي التي يصل رأسمالها الى (50) مليون دولار امريكي اما طلبات الاستثمار الاجنبي التي يزيد رأسمالها عن ذلك يتطلب موافقة مجلس الوزراء. كما تم منح الاستثمار الاجنبي الحوافز المالية ذاتها التي تتاح للمستثمر

الحلي. لكن مع ذلك اشترطت الحكومة ان تقل مساهمة راس المال الاجنبي في المشروعات عن (50%) من اجل منع سيطرة الاجانب على العملية الانتاجية في تركيا. كما والزم المستثمر الاجنبي بتصدير كميات معينة، حددتها ادارة الاستثمار وفقاً لنوع النشاط الانتاجي، وذلك لزيادة الصادرات التركية.

كما انه في عام 1986 تم الغاء القيود على الملكية الاجنبية بالنسبة لمعظم الانشطة (الزهيري، 2022: 127).

وفيا يخص عقد التسعينيات نلاحظ من خلال الشكل (1) التطور النسبي في مسار تدفقات الاستثمار الاجنبي الى الاقتصاد التركي مقارنة بعقد الثمانينيات، نتيجة لما اعتمدته تركيا من سياسة افتتاح اقتصادي ارتكزت على سياسة مالية تستهدف فتح الأسواق للتجارة الدولية واعتماد برامج يهدف لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر لاستخدام رؤوس الاموال الاجنبية لسد النقص في احتياجاتها وما تحتاجه من العملات الاجنبية والتي تزامنت مع التغييرات الحاصلة في الميدان السياسي في تركيا نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي وحصول الدول الاسلامية في اسيا الوسطى على استقلالها السياسي والاقتصادي، مما كان له اثر كبير في تحسن اداء مؤشرات الاقتصاد التركي، وعلى اثر ذلك اخذت تدفقات الاستثمار الاجنبي تتزايد لتصل عام 1992 الى (844000000) مليون دولار، انخفضت عن ذلك في عام 1993 لتبلغ (67800000) مليون دولار ليسير الانخفاض في عام 1994 وتصل اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي الى (608000) نهاية عام 1994، لكنها تزايدت في عام 1995 وبلغت (88500000) مليون دولار.

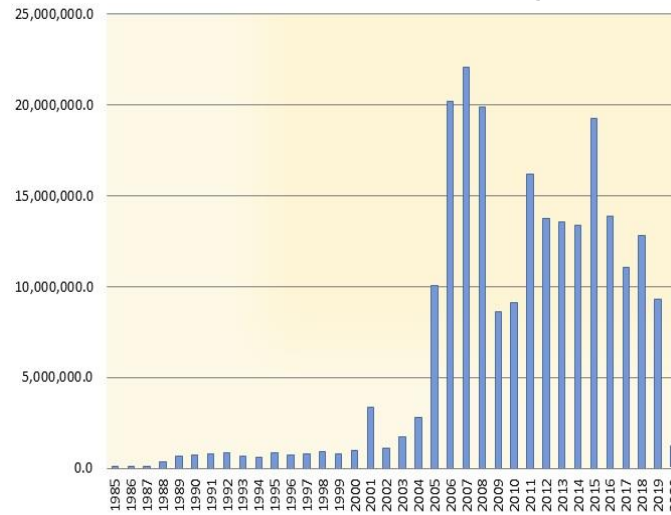
لقد تأرجحت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى تركيا بين انخفاض وارتفاع نسبي طوال عقد التسعينيات، نتيجة لما واجهته حركة الاستثمار من عوائق كونها مرحلة للتكيف الهيكلي وامثال للسياسات الاقتصادية الليبرالية ومتطلبات وشروط اقتصاد السوق التي تؤكد على تحرير الخدمات المالية وعدم استقرار اسعار الصرف، حيث أن سياسات اصلاح الاقتصاد في عقد الثمانينيات لم تكن مدعومة بشكل كافٍ بسياسات الاقتصاد الكلي السليمة والإصلاحات التنظيمية والمؤسسية، ونتيجة لذلك عانى الاقتصاد من أزمات متكررة في عقد التسعينيات في السنوات (1991 و 1994 و 1998 و 1999)، الامر الذي سبب عجز في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات المديونية وتنامي الفروق الكبيرة بين الافراد من حيث الدخل وازدياد نسبة البطالة والفقر، الامر الذي عرض الاقتصاد التركي الى أزمة عميقة تزامنت مع أزمة عام 2001 التي نتجت بسبب إفلاس 22 بنكاً، لينعكس ذلك على مؤشرات الاقتصاد التركي التي اتخذت مساراً تنازلياً، حيث وصل الناتج القومي الإجمالي الى (148) مليار دولار بعد ان كان (187) مليار دولار، وتراجع متوسط دخل الفرد الى (2160) دولار سنوياً بعد ان كان (2900) دولار اما معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2001 اصبح سالبا بمقدار (9.5-%) بعد أن كان معدل النمو في عام 2000 قد بلغ (3.6-%)، مما ترك ذلك آثاراً سلبية على مجمل الاقتصاد الوطني خاصة مع تزايد الديون المحلية والاجنبية (التقرير السنوي للبنك المركزي التركي، 2008: 18).

بعد هذه الأزمة، اتخذت تركيا بعض الإجراءات المحفزة للنمو الاقتصادي وكان منها إعادة هيكلة القطاع المصرفي بما يخدم حاجة الاقتصاد والمستثمرين عبر مجموعة من الاجراءات التي كان من شأنها إعادة المصدقية والثقة للقطاع المصرفي خاصة بعد إدخال العديد من التعديلات والتسهيلات لإنهاء الكثير من القيود المالية والمصرفية امام المستثمرين المحليين والاجانب وتوفير معاملة متساوية للمستثمرين الأجانب مثل المستثمرين المحليين بعد عام 2003، ليترتب على ذلك ارتفاع حجم الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل سريع وفي قطاعات متنوعة ورغم ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة خلال المدة 2002-2004 كانت منخفضة نسبياً الا ان تقرير الأونكتاد لعام 2006 صنف تركيا على أنها واحدة من البلدان النامية التي تتمتع بإمكانية جيدة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، وانها واحدة من المواقع سريعة النمو والأكثر تفضيلاً للمستثمرين.

كما اوعز التقرير توسع الاستثمار الاجنبي المباشر في تركيا نتيجة عمليات الاستحواذ والمخصصة على نطاق واسع في الخدمات، لا سيما في البنوك والاتصالات السلكية واللاسلكية. لقد أدت هذه التغيرات إلى تكامل الاقتصاد التركي مع الاقتصاد العالمي، والحد من التدخل الحكومي، مما ساهم ذلك في توسيع تدفقات رأس المال الاجنبي إلى تركيا خاصة في ظل قانون 2004 الذي أنهى بعض قيود الملكية الأجنبية في الاتصالات وإصلاح الضرائب، التي جعلت خصخصة الخدمات المالية والصفقات الرئيسية في صناعة الاتصالات من تركيا أكبر متلقي للاستثمار الاجنبي المباشر في غرب آسيا في عام 2006 (تقرير الأونكتاد، 2008: 31).

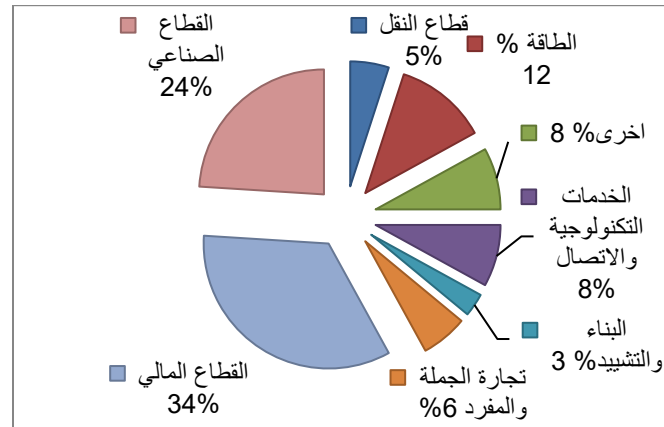
اخذت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر تتزايد حتى عام 2007 وتصل الى (22,047,000) بيد انها انخفضت عن ذلك الى (8,585,000) في عام 2009 على اثر أزمة الرهن العقاري العالمية، اما في عام 2011 تزايدت لتصل الى (16,182,000)، جاءت هذه الزيادة نتيجة عمليات الاستحواذ عبر الحدود التي ادت الى زيادة التدفقات الوافدة مقارنة بعقدي الثمانينيات والتسعينيات، لتتخذ مساراً متزايداً وصلت اعلى قيمة له خلال المدة 2010-2020 الى (19,263,000) في عام 2015 بيد انها في عام 2016 و2017، وبعد محاولة الانقلاب الفاشلة، والتي رافقها احتجاز القس الأمريكي "أندرو برونسون" التي اضافت بعداً جديداً للعلاقات المتوترة بين تركيا والولايات المتحدة، وتحول إلى أحد العوامل الرئيسية لتساعد هذا التوتر. إذ انخفضت التدفقات بنسبة (31٪، 37٪) على التوالي مما ألقى بظلال من الشك على الاستقرار السياسي في تركيا وتعطل النمو الاقتصادي. وفي نفس الصدد، خفضت وكالات التصنيف الائتماني السيادي لتركيا، والذي كان بمثابة رادع للمستثمرين (الأونكتاد، 2018: 20) ورغم تزايد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في تركيا لعام 2018 الا انها عاودت الانخفاض في عام 2019 بسبب خسارة الاستثمارات الخارجية، والمشاكل الاقتصادية الداخلية الناتجة عن الانخفاض الحاد في الطلب المحلي، ولا سيما الاستثمار، وانخفاض قيمة الليرة التركية مقابل العملات الأجنبية، وانخفاض الصادرات بين عامي 2016 - 2018. ووفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2021 اضطرت تركيا في عام 2019 إلى رفع معدلات الفائدة، بسبب خفض تصنيفها الائتماني من قبل وكالات التصنيف الائتماني. وسعيها منها في جذب رؤوس الأموال إليها من خلال تقديم نسب عائدات أعلى. إلا أن هذا الأمر لم يُعالج المشكلة بشكل جذري، بل تفاقت مع جائحة كورونا التي كان تأثير سلبي على حركة التدفقات المالية. ففيما اتجهت معظم دول العالم نحو خفض معدلات الفائدة خلال الجائحة، بهدف تحفيز الاستثمارات والاستهلاك، اضطرت تركيا في نهاية عام 2020 أن ترفع معدلات

الفائدة لتتمكن بذلك من السيطرة على احتياطاتها من العملة الاجنبية. وبالنظر الى الشكل (2) يتبين لنا من خلال التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ان قطاع التمويل قد استأثر بأكبر قدر من الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة (34%)، يليه في الاهمية النسبية قطاعا التصنيع بنسبة (24%) والطاقة بنسبة (12%) ومن ثم قطاع الاتصالات والتكنولوجيا بنسبة (8%) وما تبقى موزعة بين باقي القطاعات ووفقا لذلك فان التوزيع النسبي لتدفقات الاستثمار الاجنبي لم توزع على القطاعات والانشطة الاقتصادية بما يضمن الكفاءة في التوزيع مما يشير ذلك ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في تركيا تستقطب قطاعات وانشطة معينة. وعلى الرغم من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والعمل الذي خلق ضغطا سلبيا، إلا أن تركيا تعتبر من أكثر الدول المشجعة للاستثمار بسبب الحوافز والقوانين الحكومية التي أوجدت ساحة استثمار حرة مع هيكل صناعي متنوع للغاية.



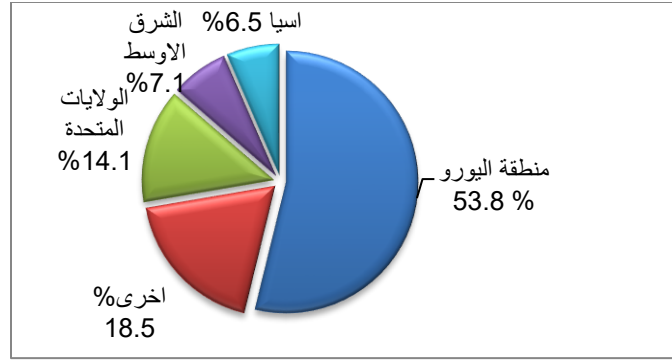
شكل (1) قيمة التدفقات الوافدة للاستثمار الاجنبي المباشر الى تركيا للمدة 1985-2020 مليون دولار

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (1)



الشكل (2) التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر الوافد الى تركيا نهاية عام 2020

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي التركي.



الشكل (3) التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر الوافد الى تركيا نهاية عام 2020

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي التركي.

وفما يخص التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي الوافدة لتركيا، نلاحظ من خلال الشكل (3) ان نسبة (53.8%) من الاستثمار الاجنبي في تركيا تعود لمستثمرين من منطقة اليورو وذلك بسبب توجه تركيا نحو الاتحاد الاوربي وتحسين العلاقات الاقتصادية بينها والى ما تم ابرامه من اتفاقيات تجارية وسعت بذلك من علاقاتها الاقتصادية. يليها (14.1%) للولايات المتحدة الأمريكية في حين شكلت نسبة مساهمة الشرق الاوسط بـ (7.1%) اما اسيا فنسبة استثماراتها في تركيا نسبتها (6.5%) وما تبقى من نسبة (18.5%) توزعت بين دول ومجاميع اخرى.

متغيرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بالاستثمار الاجنبي المباشر

تؤثر متغيرات الاستقرار الاقتصادي في النشاط الاقتصادي بشكل عام نظرا للترابط الوثيق بين تلك المتغيرات وانعكاس تأثيرها على مجمل متغيرات الاقتصاد الكلي الامر الذي من شأنه خلق بيئة جاذبة او طاردة للاستثمار الاجنبي المباشر وفقا لحالة تلك المتغيرات واتجاهات تدفقات الاستثمارات الاجنبية الداخلة للبلد وعلى وفق ذلك سنستعرض تلك العلاقة من خلال استعراض متغيرات البحث على النحو الآتي:

اولا : النمو الاقتصادي

يعبر عن النمو الاقتصادي بالزيادة الحاصلة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، تلك الزيادة التي تضمن تحسين مستوى المعيشة وتحسن في نوعية الخدمات المقدمة للأفراد داخل المجتمع، بشكل يتحقق معها تراكم رأسمالي للبلد تعكسها التغيرات التي تطرأ على حجم ونوعية الانتاج والانتاجية. لذلك فان النمو الاقتصادي لأي بلد يعد من أكثر المؤشرات التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار. ووفقا للنظرية الاقتصادية فان العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بالاستثمار الاجنبي المباشر هي علاقة طردية. لكن رغم ذلك تظهر الادبيات الاقتصادية تبان في وجهات النظر فيما يخص طبيعة واتجاهات العلاقة الاقتصادية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الاجنبي المباشر. فبعض الاقتصاديون يرون ان النمو الاقتصادي من شأنه زيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة باعتبار ان النمو الاقتصادي متغير خارجي في حين هناك فريق اخر ينظر الى النمو الاقتصادي باعتباره متغير داخلي يتزايد اعتمادا على الزيادة الحاصلة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر. (Jovanovic, 2000, 4)

لقد تطرقت الادبيات الاقتصادية بشكل واسع الى العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي واتجاه السببية والعلاقة الثنائية في الاتجاه، فوفقاً لـ "فرضية النمو الذي يقوده الاستثمار الأجنبي المباشر"، يمكن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة أن تحفز النمو في البلدان المضيفة عن طريق زيادة رأس المال، وخلق فرص عمل جديدة، وتسهيل نقل التكنولوجيا.

وفيما يخص "فرضية حجم السوق"، فإن النمو السريع للناتج المحلي الإجمالي من شأنه خلق فرص استثمارية جديدة في البلد المضيف ليترب وفق ذلك تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما نظرت الدراسات الجديدة في إمكانية وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه (ثنائية الاتجاه) بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. وبعبارة أخرى، ليس الاستثمار الأجنبي المباشر وحده الذي يمكن أن يتسبب في النمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يؤثر أيضاً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. تتيج البلدان ذات النمو الاقتصادي السريع فرصاً لتحقيق الأرباح وهذا يولد المزيد من الطلب على الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية أخرى، قد تعزز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر النمو الاقتصادي للبلد المضيف من خلال طرق مباشرة وغير مباشرة. ووفقا لذلك تظهر العديد من الدراسات علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي Mamingi and (Martin, 2018: 83).

ثانياً: البطالة

تعرف البطالة وفقاً للأدبيات الاقتصادية بأنها توقف اجباري لجزء من قوة العمل عن العمل رغم توفر الرغبة والمقدرة لدى الافراد الا انهم يعانون من محدودية الحاجة إلى خدماتهم نتيجة لسياسات التشغيل التي تعد انعكاساً للتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ليرتبط على ذلك اختلال في التوازن ما بين العرض والطلب على العمل لذلك فان معدل البطالة باعتباره احدى متغيرات الاستقرار الاقتصادي لأي بلد هو مؤشر يعطي صورة واضحة عن حالة الاقتصاد ودرجة تطوره، إذ يستدل من خلاله على كفاءة أداء السياسة الاقتصادية للبلد وعلى اتجاهات نمو وتطور الاقتصاد القومي. وفيما يخص علاقة البطالة بالاستثمار الاجنبي يحادل عدد كبير من المتخصصين بأن البلدان التي ترتفع فيها معدلات البطالة لديها ميزتان رئيسيتان في نظر المستثمرين الأجانب: الأولى توفيرها للقوى العاملة بالشكل المطلوب. والثانية هنالك امكانية عالية لإيجاد قوة عمل متوفرة بأجور منخفضة (بلانشارد 2011: 17)، في حين هنالك دراسات عديدة تشير إلى أن معدل البطالة المرتفع للغاية المسجل في بلد ما ينظر إليه المستثمرون الأجانب على أنه إشارة إلى عدم التوازن في الاقتصاد الكلي وبالتالي، لا يُنظر إلى البلد على أنه بلد مضيء مناسب للاستثمار في المستقبل. ووفقاً لذلك فان الأدبيات الاقتصادية التي تشير إلى وجود علاقة ارتباط ايجابية تنطلق من كون معدلات البطالة المرتفعة في بعض البلدان من شأنها خلق دافع للاستثمار في ذلك البلد باعتبار ان الافراد العاملين سيعملون بجدية أكثر ليحافظوا بذلك على وظائفهم. كذلك العاطلين عن العمل سيضطرون للعمل في وظائف واعمال ذات اجر اقل، مما يخدم ذلك مصالح وتوجهات الشركات المتعددة الجنسيات التي تبحث عن بيئة استثمارية ذات كلفة اقل رغم انها في احيان كثيرة تقوم بدفع أجور اعلى من الاجور التي يقدمها القطاع العام، اضافة الى انها تقوم بعرض اجور اعلى للوظائف والاعمال التي تتطلب توفر المهارات والخبرة والتخصص فيها. (Onanuga and Onanuga, 2018: 24)

أن الترابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة يختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر اعتماداً على هيكل الاقتصاد الوطني وحجم الاختلالات الهيكلية فيه وأيضاً على نوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة و الفترات الزمنية التي تم تحليلها، إذ من الممكن أن يتغير هيكل الاقتصاد بشكل كبير على مدار مدة زمنية طويلة.

ثالثاً: التضخم

يعبر التضخم عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار داخل الاقتصاد، ليجسد بذلك انخفاضاً في القدرة الشرائية لدى الافراد وهذا ما يجعل من معدل التضخم مؤشراً يعتمد عليه في تحديد حالة الاستقرار الاقتصادي، خاصة بالنسبة للبلدان التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم، كونه احد مؤشرات السياسة النقدية التي يستدل به عن معدل الكتلة النقدية و حالة التوازن الداخلي، نظراً لما يتركه من تأثير مباشر على سياسات التسعير و تكاليف الإنتاج و الأرباح و رأس المال، الامر الذي يخلق بيئة طاردة للاستثمار المحلي والاجنبي بشكل خاص لأن الكلف النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد.

وينطبق الحال على سياسات التسعير، وحجم الأرباح، حيث أن معدل التضخم المرتفع يؤثر على ربحية السوق الاستثماري (Mustafa, 2019: 44) وعلى وفق ذلك تشير الادبيات الاقتصادية الى ان ارتفاع معدل التضخم من شأنه الحاق الضرر بالاقتصاد، لما ينتج عنه من ضعف ثقة المستثمرين التي يعكسها انخفاض تدفقات رؤوس الاموال. وصعوبة الحفاظ على تدفقات الاستثمار الأجنبي .

رابعاً: رصيد الحساب الجاري

هو مؤشر ديناميكي لحالة السوق و مسار الاقتصاد وتطوره، فالعجز في الحساب الجاري يعني ان البلد يستثمر أكثر من مدخراته او ينفق أكثر مما ينتج وفي هذه الحالة تزداد حاجة البلد الى الدين الخارجي وبالتالي فان ذلك يترك اثرا سلبيا على النمو الاقتصادي بسبب المشاكل الناتجة عن تحمل الدين الخارجي. لذلك تعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهها نحو الانخفاض يشير الى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي. اما اتجاهها نحو الارتفاع فيشكل تهديدا لاستقرار الاقتصاد الكلي والنمو المتوازن (المحمدي والفهداوي، 2021: 108).

يتسم الاقتصاد التركي ومنذ بداية عقد السبعينيات بعجز متزايد ومستمر لرصيد الحساب الجاري والذي يعزى للعديد من الاسباب منها ارتفاع اسعار النفط والغاز خاصة مع الصدمة النفطية الأولى نهاية عام 1973 حيث تستورد تركيا (99%) من حاجتها من الغاز الطبيعي و (90%) من النفط الامر الذي يزيد من قيمة وارداتها من الخارج كما ان لنقص السيولة من العملة الاجنبية دور كبير في زيادة العجز في الحساب الجاري خاصة وان تغطية جزء كبير من الديون الخارجية تتم من خلال التدفقات النقدية الاجنبية الواردة، ونظرا لاعتماد الكثير من الشركات الخاصة على الاقتراض من الخارج لدعم انشطتها الاقتصادية ، اخذت الديون الخارجية لتتركز مسارا متزايدا الامر الذي فاقم من ازمة العملة التي انعكست بدورها على ميزان المدفوعات بشكل مباشر (Knight and et al, 2019, 4).

المحور الثاني: النمذجة القياسية لعينة البحث

توصيف النموذج القياسي المعتمد في البحث

تقدم النظرية الاقتصادية الفرضيات حول السلوك الاقتصادي للمتغيرات، ليتم اختبارها وتقديرها من خلال ادوات واختبارات القياس الاقتصادي وفق صيغ ومعادلات رياضية للتحقق من مدى قدرة النظرية الاقتصادية على توضيح السلوك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية. ومن خلال النموذج القياسي ستمكن من الوصول الى التقدير الكمي

للعلاقات الاقتصادية وتقديم فهم حقيقي لها يتأشى مع المنطق الاقتصادي. ووفقا لذلك فان نموذج البحث يأخذ الصيغة الآتية:

$$D INV = a_0 + \sum_{i=1}^r B_1 \Delta DVIN_{t-1} + \sum_{i=1}^r B_2 \Delta UNEM_{t-1} + \sum_{i=1}^r B_3 GDP_{t-1} + \sum_{i=1}^r B_4 \Delta INF_{t-1} + \sum_{i=1}^r B_5 CA_{3t-1} + \phi_1 DINV_{t-1} + \phi_2 UNEMEX_{t-1} + \phi_3 GDP_{t-1} + \phi_4 INF_{t-1} + \phi_5 CA_{t-1} + \dots$$

حيث إن :-

$DINV$ = الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الى تركيا خلال المدة (1985-2020).

$UNEM$ = معدل البطالة، وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية فان العلاقة عكسية بين

البطالة وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

$DINV$ = الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الى تركيا خلال المدة (1985-2020).

$UNEM$ = معدل البطالة، وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية فان العلاقة عكسية بين البطالة وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

GDP = النمو الاقتصادي يعبر عن النمو في الناتج المحلي الاجمالي ووفقا للنظرية الاقتصادية فان العلاقة هي علاقة ايجابية لكن هنالك استثناءات للعلاقة وفقا لنوعية

المشاريع والقطاعات التي يتوجه لها الاستثمار الاجنبي وواقع الاقتصاد القومي للبلد المضيف.

$DINF$ = معدل التضخم السنوي في تركيا وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية فان العلاقة عكسية بين التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي.

CA = رصيد الحساب الجاري كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي وفق النظرية الاقتصادية فان العلاقة عكسية بين رصيد الحساب الجاري وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

ϵ_t = حد الخطأ العشوائي.

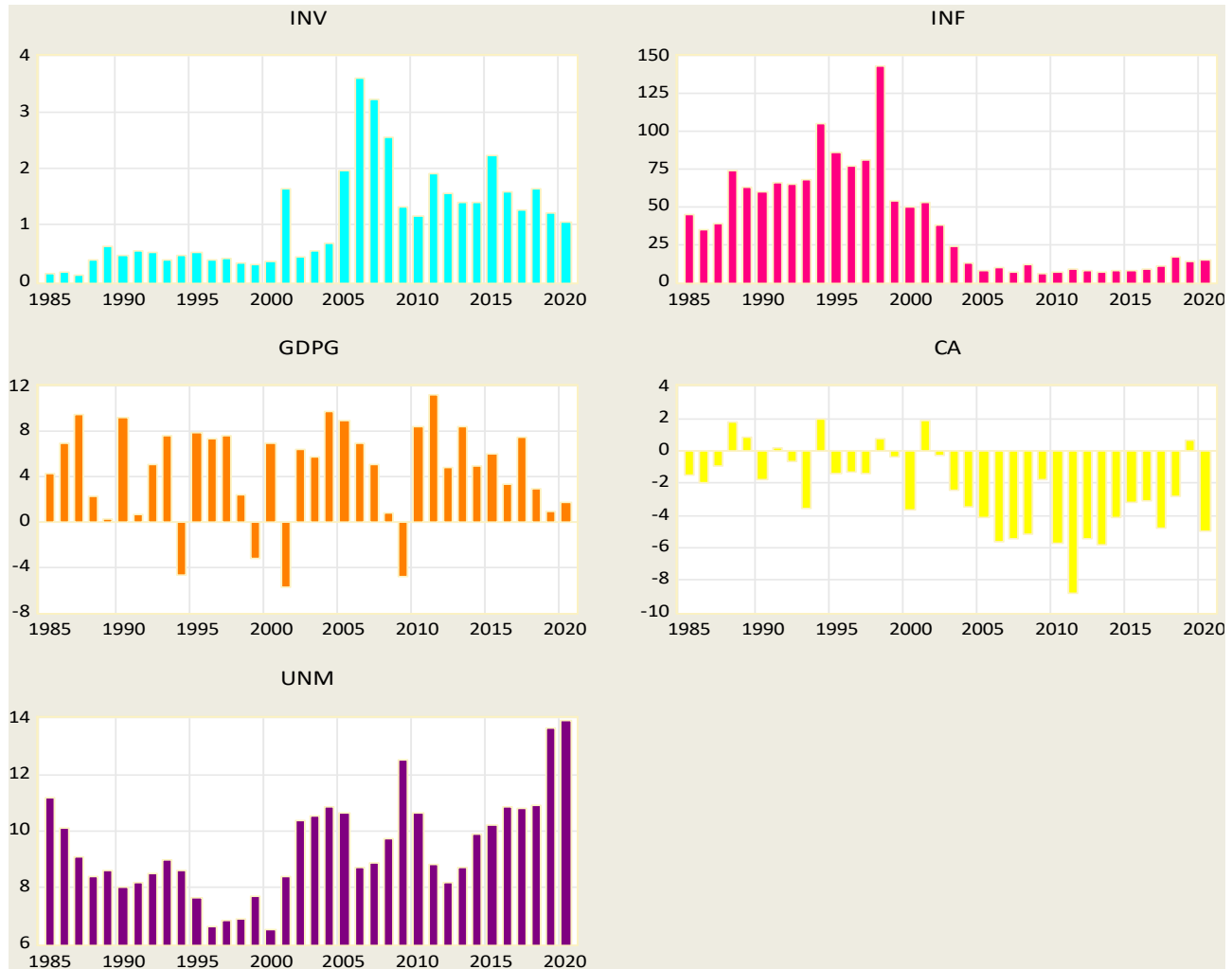
a_0 :- الحد الثابت.

Δ :- تمثل الفرق الأول لقيم المتغير.

B_1, B_2, B_3, B_4, B_5 = المروانات في الاجل القصير.

$\phi_1, \phi_2, \phi_3, \phi_4, \phi_5$ = تعبر عن مروانات الاجل الطويل.

اما R فتشير الى عدد فترات التباطؤ الزمني الامثل.



الشكل (4) مسار تطور متغيرات النموذج المقدّر خلال مدة البحث

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

ولتقدير النموذج البحث سنستخدم على برنامج Eviews12 وعلى وفق ما سنسعى اليه يتطلب منا اولاً اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بالاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع لاختبار جذر الوحدة.

اولاً: اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية

حتى تتمكن من الوصول الى أفضل تقديرات للعلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية، ينبغي ان نتأكد من ان جميع السلاسل الزمنية المعتمدة في النموذج المقدّر لا تحتوي على جذر الوحدة وانها تتمتع بخاصية الاستقرارية اي انها ذات وسط حسابي ثابت وذات تباين ثابت ايضاً حيث ان التباين المشترك بين فترة زمنية واخرى يعتمد على فرق الزمن فقط وبذلك يمكن القول بان (Y_t) سلسلة زمنية مستقرة مع مرور الزمن وفي حالة عدم تحقق هذه الشروط او احدهما فان السلسلة الزمنية تكون غير مستقرة وبالتالي يكون الانحدار مزيفاً، وفي حال كون السلسلة الزمنية لا تتمتع بالاستقرارية فحينها يتم اخذ الفرق الاول لها .

جدول (1) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق اختبار ديكي فولر الموسع

المتغير المعتمد					
الاستثمار الاجنبي المباشر					
احتمالية	حد ثابت واتجاه	الاحتمالية	حد ثابت		
0.00005	-5.395226	0.00001	-5.442148		
	-4.252879		-3.639407	%1	مستوى المعنوية
	-3.548490		-2.951125	%5	
	-3.207094		-2.614300	%10	
السلسلة مستقرة عند المستوى				المتغير المستقل النمو الاقتصادي	
احتمالية	حد ثابت واتجاه	الاحتمالية	حد ثابت		
0.0001	-6.026869	0.0000	-6.1223258		
	-4.243644		-3.632900	%1	مستوى المعنوية
	-3.544284		-2.948404	%5	
	-3.204699		-2.612874	%10	
السلسلة مستقرة عند الفرق الاول				المتغير المستقل التضخم	
احتمالية	حد ثابت واتجاه	الاحتمالية	حد ثابت		
0.0000	-8.139816	0.0000	-8.026431		
	-2.634731		-3.639407	%1	مستوى المعنوية
	-1.951000		-2.951125	%5	
	-1.610907		-2.614300	%10	
السلسلة مستقرة عند الفرق الاول				المتغير المستقل البطالة	
احتمالية	حد ثابت واتجاه	الاحتمالية	حد ثابت		
0.0012	-5.084455	0.0003	-4.911409		
	-4.252879		-3.639407	%1	مستوى المعنوية
	-3.548490		-2.951125	%5	
	-3.207074		-2.614300	%10	
السلسلة مستقرة عند المستوى				المتغير المستقل رصيد الحساب الجاري	
احتمالية	حد ثابت واتجاه	الاحتمالية	حد ثابت		
0.0075	-4.359439	0.0247	-3.261265		
	-4.243644		-3.632900	%1	مستوى المعنوية
	-3.544284		-2.948.404	%5	
	-3.204699		-2.612874	%10	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

ووفقا لذلك سيتم الاعتماد على اختبار ديكي _ فولر الموسع الذي تم تطويره عام 1981، باستخدام متغير ذو إبطاء للمتغيرات المفسرة يضاف الى ذلك فان هذا الاختبار قد توصل الى معالجة نقطة الضعف التي يعاني منها اختبار ديكي _ فولر البسيط المتمثلة بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ، مما جعله أكثر دقة وكفاءة من اختبار ديكي _ فولر البسيط (Gujarati, 2004, 798).

ومن خلال معطيات الجدول (1) تظهر لنا نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لمتغيرات البحث خلال المدة 1985-2020 وعلى النحو الآتي:-
اظهرت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ان بعض متغيرات البحث (تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة والتضخم) غير مستقرة في المستوى الاصلي مع وجود الحد الثابت و الحد الثابت والاتجاه الزمني حيث جاءت قيمة (t) المحسوبة اقل من قيمة (t) الجدولية عند (1% و 5%)، وقيمة الاحتمالية كانت اكبر من (5%) وعلى وفق ذلك سنقبل بفرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة،
وبعد اخذ الفروق الاولى لتلك المتغيرات اصبحت مستقرة عند الفرق الاول اما فيما يخص استقرارية كل من (النمو الاقتصادي ورصيد الحساب الجاري) فقد أكدت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ان كلتا السلسلتان مستقرتان عند المستوى الاصلي عند (1% و 5%) بقيمة احتمالية اقل من (5%)، وعليه تم رفض الفرضية العدمية وتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على استقرارية السلاسل الزمنية. ووفقا لذلك فان متغيرات البحث لا تعاني من وجود جذر الوحدة اي انها متكاملة من الرتبة (1) و (0). I

ثانياً: اجراء الاختبارات التشخيصية

1- اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي

للتأكد من مدى صلاحية النموذج المقدر وتخطيه للاختبارات القياسية، يتطلب اعتماد بعض الاختبارات التشخيصية لاستدلال بذلك على وجود او عدم وجود مشاكل قياسية تؤثر على نتائج الاختبارات.

و على وفق ذلك فان الجدول (2) الخاص باختبار الارتباط الذاتي المتسلسل يبين لنا ان بواقي النموذج عينة البحث لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل لحد الخطأ، اذ بلغت القيمة الاحتمالية (0.5405)، وهي اكبر من (5%) و عليه سنقبل بفرضية العدم التي تنص على ان سلسلة البواقي لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ.

الجدول (2) الارتباط الذاتي المتسلسل

Breach- God Frey serial correlation LM test

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F- statistic	0.635656	prob, F (2,19)
0.5405		
Obs *R- squared	2.069590	pro, chi-Square (2)
0.3553		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

2- اختبار مشكلة عدم التجانس

وفيما يخص اختبار مشكلة عدم تجانس التباين فان الجدول (3) يبين لنا ان قيمة (F) الاحتمالية، قد بلغت (0.0692)، وهي اكبر من (5%)، وبذلك سيتم قبول الفرضية البديلة التي تؤكد تجانس البواقي وخلوها من اختلاف التباين.

الجدول (3) مشكلة عدم التجانس

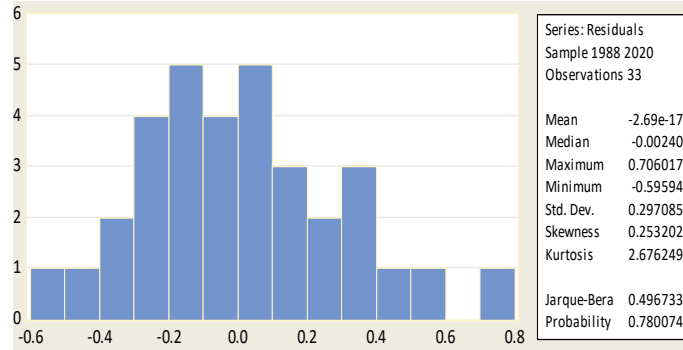
Heteroscedasticity test: ARCH

F- statistic	3.552025	prob, F (1,30)
		0.0692
Obs *R- squared	3.387718	pro, chi-Square (1)
		0.0657

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

3- اختبار التوزيع الطبيعي

نستدل من الشكل البياني (5) ان احصائية التوزيع الطبيعي جاءت منسجمة مع ما تنص عليه فرضية العدم اي ان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر إذ بلغت (0.780074) وهي بهذا أكبر من 5% وعليه تم رفض الفرضية البديلة التي تنص بان توزيع البواقي لا يخضع للتوزيع الطبيعي ونقبل بفرضية العدم .

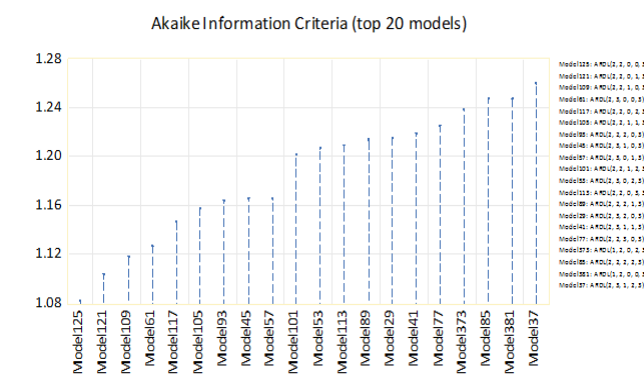


شكل (5) التوزيع الطبيعي لمتغيرات النموذج

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

ثالثاً: اختبار فترة الابطاء المثلى

ضمن منهجية ARDL قد تختلف فترات التباطؤ للسلاسل الزمنية للنموذج المقدر وعلى وفق ذلك فان اختبار فترة الابطاء المثلى ستكون وفق ادنى قيمة لاحد من هذه المقاييس (HQ) (SC) (AIC) و FPE وفقاً لما يقابلها من قيمة وفي نموذجنا تم اختيار فترة الابطاء المثلى وفقاً لمعيار AIC و هي (2,0,3,2,0)، وكما هو مبين في الشكل الاتي:



شكل(6) اختيار فترة الابطاء المثلى

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

رابعاً: اختبار الحدود ضمن منهجية ARDL

تتكون منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) من نموذجين الإبطاء الموزع (Lag- Distributed model) والانحدار الذاتي (Autoregressive model) و ما يميز هذه المنهجية عن غيرها انها تسمح بإمكانية تطبيقها في حال حجم العينة المدروسة صغيراً، كما ان المقدرات الناتجة من هذا الاختبار تكون كفوة وغير متحيزة فهي بذلك تمنع حدوث الارتباط الذاتي بين السلاسل الزمنية ومن خلال اعتماد منهجية ARDL، مما يعني ان عملية التقدير للسلاسل الزمنية لتحديد مدى وجود تكامل مشترك بينها يجري ببساطة اعتماداً على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وذلك بعد ما يتم تحديد الحد الأقصى لممد التباطؤ الزمني المثلى. (Jalil & Ying,2008:39)

ووفقاً لمنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag Estimate) (ARDL) فبإمكاننا اجراء اختبار التكامل المشترك في حالة كون رتبة تكامل السلاسل الزمنية مستقرة في المستوى او الفرق الاول او توليفة من كليهما. اما في حالة كون السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الثاني لا يجوز اعتماد هذه المنهجية. كما وهناك خصائص اخرى تميز منهجية ARDL عن باقي المنهجيات فمن خلالها يتسنى لنا تقدير متغيرات النموذج للمدئين الطويل والقصير معاً، كما ويتيح لنا تقدير اثر كل مستقل على جودة على المتغير المعتمد والحصول على نتائج افضل للمعاملات المقدرة في الاجل الطويل. (Gujarati,2005, 62-64))

من خلال صياغة فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في الاجل الطويل، اما الفرضية البديلة تنص بوجود تكامل مشترك بين

متغيرات البحث في الاجل الطويل وفقا للاتي:

- فرضية العدم $H_0: B_1=B_2=B_3=B_4=B_5=0$: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الانموذج في الاجل الطويل
 - اما الفرضية البديلة فهي $H_1: B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq B_5 \neq 0$ وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج في الاجل الطويل.
- تظهر لنا معطيات الجدول (4) ان قيمة اختبار F المحتسبة ضمن منهجية الحدود بلغت (15.43188) وهي بذلك ذات قيمة اعلى مقارنة بالقيم الجدولية للحددين الاعلى والادنى عند جميع مستويات المعنوية. ووفقا لما توصلنا اليه من نتائج سنرفض فرضية العدم التي تنفي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج المقدر، ونعتمد الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات خلال مدة البحث.

جدول (4) اختبار الحدود Bound Test ضمن منهجية ARDL

Bound Test		
الانموذج	القيمة المحتسبة لاختبار F statistic	النتيجة
يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة و المتغير المعتمد عند مستويات المعنوية 10% , 5% , 2.5% , 1%	F	15.43188
	K	4
القيمة الحرجة	1(1)	1(0)
10%	3.09	2.2
5%	3.49	2.56
2.5	3.87	2.88
1%	4.37	3.29

المصدر :- من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 12 Eviews

خامساً: تقدير العلاقة طويلة الأجل

من خلال معطيات الجدول (5) يتبين لنا ان جميع متغيرات البحث ذات معنوية وتدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الاستقرار الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، ففما يخص متغير البطالة فقد بلغت قيمة المعلمة (0.288685) واحتمالية (0.0003) وباشارة سالبة ليعبر بذلك عن العلاقة العكسية بين معدلات البطالة المرتفعة وتدفقات الاستثمار الاجنبي. وفي هذا الصدد تتباين وجهات النظر الاقتصادية حول طبيعة العلاقة الاقتصادية بين المتغيرين فعلى الرغم من وجود دراسات تشير الى العلاقة الايجابية بين المتغيرين من منطلق ان البلدان التي ترتفع فيها معدلات البطالة تستأثر بأهمية كبيرة من قبل المستثمر الاجنبي باعتبار أن المستثمرين الأجانب يبحثون عن بلدان لا تعاني من نقص في القوى العاملة، حيث ان وفرة القوى العاملة تشكل فرصة لإيجاد قوة عمل متوفرة بأجور منخفضة في حين تشير وجهات النظر الاخرى الى ان العلاقة بين المتغيرين ستتغير الى علاقة سلبية إذا زادت البطالة كثيراً لأن المستثمرين الأجانب لن يكونوا مهتمين بتحديد موقع استثمار مستقبلي أو تطوير استثمار موجود في بلد حيث هناك علامات (مهمة) على عدم استقرار الاقتصاد الكلي، فمعدلات البطالة المرتفعة من شأنها تقليص الطلب الكلي وتزيد من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية وما يترتب على ذلك من تباطؤ في النمو الاقتصادي مما يعطي مؤشر على عدم توازن الاقتصاد الكلي.

ووفقا لما سبق، من الواضح أن الترابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة، يختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر، اعتماداً على هيكل الاقتصاد وأيضاً على نوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المستلمة كذلك الفترة الزمنية حيث تختلف ظروف واهمية الاستثمار من فترة إلى أخرى، إذ يمكن أن يتغير هيكل الاقتصاد بشكل كبير على مدار فترة زمنية طويلة، كما يمكن أن يتغير نوع الاستثمار الأجنبي المباشر المستلم بشكل كبير على مدى فترات زمنية أطول.

كما ونستدل من معطيات الجدول (5) الى معنوية متغير النمو الاقتصادي ودلالته الاحصائية، حيث بلغت قيمة الاحتمالية (0.0008) وأكدت هذه النتيجة العلاقة الايجابية التي تربط النمو الاقتصادي بتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى تركيا خلال مدة البحث. وهذه العلاقة منسجمة مع منطق النظرية الاقتصادية، فارتفاع معدل النمو الاقتصادي بواقع وحدة واحدة من شأنه زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بـ (0.121228) وحدة في ظل بقاء العوامل الاخرى ثابتة.

تتوافق نتائج البحث مع دراسة كل من (Basu,etal,2003) ودراسة (Awolusi and Pelser, 2016) و (Aldalou and Sasour , 2022) كذلك دراسة (CAK

(and KARAKAS,2009)، التي اظهرت وجود علاقة سلبية لمعدل البطالة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

اما فيما يخص العلاقة الاقتصادية بين التضخم والاستثمار الاجنبي فنتائج التقدير ضمن الجدول (5) تبين لنا معنوية متغير التضخم ودلالته الاحصائية، وتبين لنا ان قيمة الاحتمالية بلغت (0.001) كما وتظهر لنا العلاقة السلبية بين كلا المتغيرين، فارتفاع معدل التضخم بواقع وحدة واحدة من شأنه احداث انخفاض في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بواقع (0.036001) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، فالمعدلات المرتفعة للتضخم تمثل عامل طارد للاستثمار الاجنبي والمحلي ايضاً، لأنه يخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة، فمعدلات التضخم العالية لا تشجع على الاستثمار الاجنبي لأن الكلف النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد مما سينعكس ذلك على حجم الأرباح. ذلك فيما يخص سياسات التسعير المعتمدة فهي تتأثر بشدة بارتفاع معدلات التضخم، ما توصلنا اليه من نتائج تتوافق مع ما توصلت اليه دراسة (Ilya's and Merve,2018) و (COBAN1and YUSSIF,2019).

الجدول (5) تقدير العلاقة طويلة الآجل بين متغيرات الاستقرار الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في تركيا للمدة (1985-2020) ضمن منهجية ARDL

Long Run Coefficients			
Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
DUNEM	-0.288685	-4.262022	0.0003
GDP	0.121228	3.912925	0.0008
DINF	-0.036001	-4.832769	0.001
CA	-0.061173	-2.408988	0.0253
C	-0.365717	-2.722212	0.0128
R-squared	Adjusted R-squared	D.W	
0.767984	0.646452	2.253741	
EC=DINV-(-0.2887*DUNEM+0.1212*GDP-0.0360*DINF-0.0612*CA-0.3657)			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

وكذلك دراسة (CAK and KARAKAS,2009) التي اظهرت العلاقة السلبية بين معدلات التضخم وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، وتعارض مع ما توصلت اليه دراسة (Sekmen and Gökirmak,2020)، قد يعود السبب وراء هذا التناقض الى فاعلية السياسة النقدية في مدة الدراسة وتمكنها من السيطرة على التضخم بحدود مقبولة حيث يعد التضخم سيف ذو حدين من شأنه التأثير سلباً على الاقتصاد عندما يكون التضخم مرتفعاً جداً مما يحدث ركود اقتصادي. لكن عندما تتم إدارة التضخم بشكل سليم ليصبح عند مستوى معتدل من شأن ذلك انعاش الاقتصاد الامر الذي من شأنه جذب المزيد من الاستثمارات.

اما بالنسبة لمتغير رصيد الحساب الجاري فقد توصلت نتائج التقدير الى اثبات معنويته ودلالته الاحصائية، إذ بلغت قيمة الاحتمالية (0.0253) وهي بذلك اقل من (5%)، اما قيمة معلمة المتغير فقد بلغت (-0.061173) وذات اشارة سالبة، لتعكس العلاقة العكسية بين عجز الحساب الجاري وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد الى تركيا. اي ان تغير رصيد الحساب الجاري بوحدة واحدة من شأنه احداث تغير معاكس في الاتجاه في قيمة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بواقع (-0.061173) وحدة. هذه النتيجة تتطابق مع ما جاءت به نتائج دراسة (Zengin and et al,2018)، التي توصلت الى وجود علاقة عكسية بين رصيد الحساب الجاري وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى تركيا نتيجة لاستقرار عجز الحساب لسنوات طويلة، فتركيا من الدول التي عانت وماتزال تعاني من العجز في حسابها الجاري خاصة في بداية عقد الثمانينيات مع بداية تطبيق برامج اصلاح اقتصادي والتي اقتضت زيادة في الاستيرادات بشكل مضاعف عما كان عليه قبل ذلك، الى جانب السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف المطبقة سنوياً، واعتماد الصناعة على المدخلات الخارجية، زاد من حدة الاختلال ونتيجة لتراكم العجز واستمراره لسنوات طويلة اصبحت تركيا في المرتبة الثالثة ضمن قائمة أعلى عجز على مستوى العالم بعد كل من اليونان والبرتغال. ويرجع الكثير من المختصين بشأن الاقتصادي لتركيا الاسباب الرئيسة لتفاقم العجز في رصيد الحساب الجاري لتركيا، الى اعتمادها بشكل كبير على استيراد الطاقة لنقص المصادر المحلية حيث يصبح التأثير السلبي الاكبر لارتفاع كلفة استيراد الطاقة واضحاً بشكل خاص في حالة ارتفاع اسعار السلع المرتبطة بالطاقة، اضافة الى تزايد شريحة الشباب ضمن هرم السكان وانخفاض معدلات الادخار المحلي .

سادساً: تقدير صيغة تصحيح حد الخطأ

لغرض قياس وتحديد العلاقة قصيرة المدى لمتغيرات البحث سيتم الاعتماد على إنموذج حد تصحيح الخطأ، لما له من قدرة على قياس العلاقة بين متغيرات الانموذج في المدى القصير بشكل دقيق الى جانب قدرته في قياس سرعة التعديل والتكيف للرجوع الى الوضع التوازني حيث يبين لنا انموذج تصحيح الخطأ أن التغير في Y_t لا يعتمد على التغير في X_t فقط بل يعتمد أيضاً على مدى البعد عن التوازن بين X_t و Y_t ويتميز انموذج تصحيح الخطأ بأنه يعكس التغيرات الحركية في الأنموذج، كما يعكس العلاقة طويلة الأجل دون فقدان للخصائص (عبد العزيز، 2002، 152) ووفقاً لما توصلنا اليه من نتائج يظهرها الجدول (6) يتبين لنا ان معلمة حد تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ جاءت معنوية حيث بلغت قيمة الاحتمالية (0.0000) وبإشارة سالبة بلغت (-1.351525)، مما يدل على علاقة تكامل طويلة المدى بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ضمن انموذج البحث عند مستوى معنوية (5%).

كما نستدل من ذلك على ان (-1.351525) من الانحراف والاختلال في التوازن ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية اي ان تدفقات الاستثمار الاجنبي كمتغير تابع يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) وعند اخذ مقلوب قيمة المعلمة يتبين لنا ان الوقت الذي يستغرق لتعديل الاختلالات للوصول الى وضع التوازن في المدى الطويل هو ثمانية شهور وثلاث وعشرون يوماً. وهذه المدة لا تعد مدة قصيرة للتكيف والوصول الى حالة التوازن إذ يفترض ان يكون لدى الاقتصاد التركي مرونة أكبر لتجاوز ذلك نظراً لما يتمتع به من مزايا متنوعة الى جانب التواصل والاستمرار في دعم عملية التنمية الاقتصادية بسياسات اصلاحية واستراتيجيات تنمية .

الجدول (6) انموذج حد تصحيح الخطأ

Error Correction Regression Model			
Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
$D(DINV(-1))$	0.270728	2.781294	0.0112
$D(GDP)$	0.021978	1.745051	0.0950
$D(GDP(-1))$	-0.098738	-4.821840	0.0001
$D(GDP(-2))$	-0.062617	-4.470331	0.0002
$D(DINF)$	-0.012393	-4.690006	0.0001
$D(DINF(-1))$	0.023379	8.159806	0.0000
$CointEq(-1)^*$	-1.351525	-10.70686	0.0000

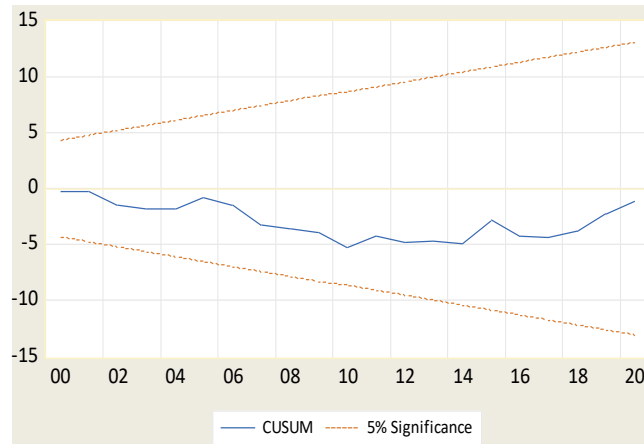
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

ان المدة التي يستغرقها التعديل والتكيف تظهر ان الاقتصاد التركي يتأثر كثيراً بالاحداث الداخلية والخارجية، نظراً لتوسع ارتباطاته وعلاقاته التجارية التي من شأنها تعريض الاقتصاد للصدمات بشكل متكرر الى جانب التخطيط السياسي ومواقف تركيا ازاء الاحداث الاقليمية والدولية التي تخلق بيئة سياسية واقتصادية غير مستقرة يصعب معها جذب رؤوس الاموال الاجنبية وتوجيهها نحو القطاعات والانشطة الأكثر اهمية .

ومن خلال نتائج التقدير الموضحة في الجدول (6) ووفقاً لما تم تحديده من فترات الابطاء (2,0,3,2,0)، يتبين لنا ان جميع معاملات الانموذج ذات دلالة معنوية ومتوافقة مع نتائج المدى الطويل مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة.

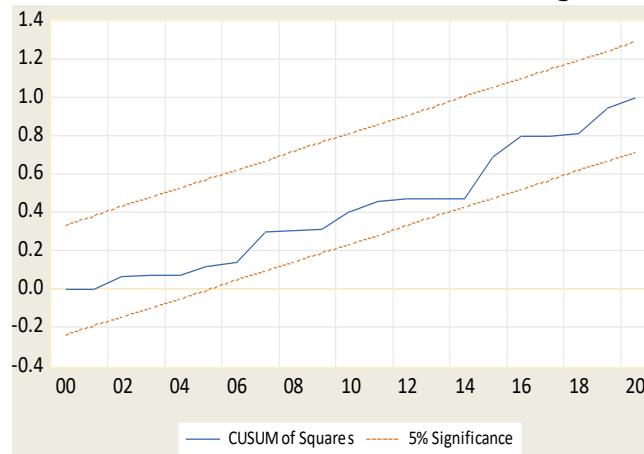
سابعاً: اختبار استقرارية الانموذج

للتأكد من استقرارية معاملات الانموذج في المدين القصير والطويل، وخلوها من التغيرات الهيكلية و بيان مدى انسجام هذه المعلمات وسكونها خلال مدة البحث، نستعين باختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM OF Squares)، ووفقاً لما ينص عليه كلا الاختبارين، نتحقق الاستقرارية الهيكلية للمعلمات حينما يقع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة اي ان منحني الاخطاء يقع ضمن انحرافين معياريين وفي حال تحقق ذلك نرفض فرضية العدم وقبول بالفرضية البديلة التي تؤكد ان معاملات الانموذج مستقرة خلال مدة البحث. وفي انموذجنا المقدّر فان الخط الوسطي الذي نستدل من خلاله على استقرارية الانموذج يقع ضمن حدود المنطقة الحرجة لكلا الشكليين (7و8)، مؤكداً بذلك استقرار الانموذج في المدين القصير والطويل عند مستوى معنوية 5% .



الشكل (7) المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12



الشكل (8) المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM OF Squares)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً: استنتاجات الجانب النظري

1. يعد الاستثمار الاجنبي المباشر وسيلة من وسائل التمويل، تلجأ اليها الدول لغرض ايجاد تمويل للمشروعات التي تسعى الحكومات الى اقامتها لغرض تحقيق جملة من الاهداف التي تخدم خطط التنمية الاقتصادية .
2. ان حالة الاستقرار الاقتصادي تشير الى نجاح خطط الدولة في انعاش الاقتصاد وتنمية مواردها اعتماد على فلسفتها الاقتصادية وهذا ما سعت اليه تركيا، لكن عدم وجود تعديلات هيكلية كافية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الى جانب عدم الاستقرار السياسي في سنوات عديدة اثر على حالة الاستقرار الاقتصادي وبالتالي انعكس ذلك على حركة التدفقات الوافدة .
3. ان متغيرات الاستقرار الاقتصادي المتمثلة بالنمو الاقتصادي والنضخم والبطالة ورصيد الحساب الجاري ترتبط مع بعضها البعض وتعطي مؤشرات حقيقية لواقع الاقتصاد القومي وتوجهاته، الامر الذي يخلق باستقرارها بيئة مشجعة ومحفزة للاستثمار سواء كان المستوى المحلي او الاجنبي .
4. في ظل الاستقرار الاقتصادي يتم تحقيق جملة من التوازنات الكلية، التي تهدف الى توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، كما يرتبط الاستقرار الاقتصادي بدرجة وضوح السياسات الاقتصادية المعتمدة في البلد المضيف، ومدى استقرار البيئة السياسية الى جانب توجهات السياسة النقدية ومدى كفاءة وفعالية الجهاز المصرفي والمالي.
5. لقد تمكن الاقتصاد التركي لسنوات عديدة من جذب رؤوس الاموال الاجنبية، اعتماد على جملة من الاصلاحات الاقتصادية التي تم تطبيقها الى جانب

التسهيلات المالية والمصرفية والمزايا الخاصة بقوانين الاستثمار التي وفرتها الدولة امام المستثمر الاجنبي، خاصة بعد عام 2002 إذ كان لها دور فاعل في الزيادة النسبية لتدفقات رأس المال الاجنبي لبعض سنوات مدة البحث.

6. ان البيئة الاقتصادية في تركيا تنسم بالتنوع النسبي، مما جعلها محط انظار العديد من المستثمرين، فما تتمتع به تركيا من مزايا متعددة، منها موقعها الجغرافي وما تملكه من موارد بشرية واقتصادية وطبيعية. كذلك حركة التجارة الخارجية، هذا الى جانب ثقلها السياسي في المنطقة، الا ان حجم التدفقات الوافدة ولسنوات عديدة لم تكن متوافقة مع تلك المزايا فالأزمات الاقتصادية في عقد التسعينيات وكذلك ازمة عام 2001 و الازمة العالمية عام 2008، ألقت بضلالها على التدفقات الوافدة للاستثمار الاجنبي، الى جانب حالة التوتر السياسي التي تفاقمت بعد الانقلاب السياسي عام 2016 والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على تركيا والتي على اثرها تعرضت قيمة الليرة التركية للهبوط الكبير، مما تبع ذلك تدهور وضعف في العديد من الانشطة الاقتصادية الامر الذي ساهم بدوره في تذبذب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

7. تبين من خلال الاطار النظري للبحث استثمار القطاع المالي بـ (34%) من قيمة التدفقات، يليه في الاهمية النسبية قطاع الصناعة بنسبة مساهمة (24%)، اما باقي القطاعات والانشطة فكانت نسبة المساهمة اقل من ذلك، الامر الذي يشير الى تمركز الاستثمار الاجنبي في المجالات والقطاعات التي تخدم مصالح وتوجهات المستثمر الاجنبي بالدرجة الاكبر على حساب باقي قطاعات الاقتصاد التركي التي كان من الممكن ان تساهم في تخفيف معدلات البطالة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ثانيا: استنتاجات الجانب التطبيقي

1. توصلت نتائج اختبار الاستقرار لديكي فولر المطور الى بيان استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث، حيث تبين لنا ان استقرارية كل من (النمو الاقتصادي ورصيد الحساب الجاري)، كانت في المستوى في حين تأكدت استقرارية كل من (تدفقات الاستثمار الاجنبي، التضخم، البطالة) في الفرق الاول ليطابق النموذج بذلك ما تنص عليه منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL كون السلاسل الزمنية ليست من ذات الرتبة.
2. توصل البحث عبر نتائج اختبار الحدود الى تأكيد وجود علاقة تكامل مشترك نظرا لكون قيمة اختبار F بلغت (15.43188) وهي بذلك تتجاوز الحدود الدنيا والعليا للقم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية 1% و 5% و 10%.
3. تبين من خلال نتائج التقدير للعلاقة طويلة الاجل بين متغيرات البحث، توافق اشارة ومعنوية جميع المتغيرات مع منطق النظرية الاقتصادية وطبيعة الاقتصاد التركي.
4. أكدت نتائج التقدير ان قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.7679)، مما يدل على القدرة التفسيرية العالية للمتغيرات المستقلة في تفسيرها للتغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد خلال مدة البحث وما تبقى من نسبة تأثير تعود لمتغيرات لم تدخل ضمن النموذج المقدر.
5. كما اثبتت نتائج اختبار تصحيح حد الخطأ وجود علاقة قصيرة الاجل ترتبط بمتغيرات النموذج المقدر بالمتغير المعتمد خلال مدة البحث، إذ بلغت القيمة (0.73%)، اي ان حالة التكيف والرجوع الى المستوى التوازني في الامد القصير يتطلب (ثمانية شهور وثلاث وعشرون يوما). من الزمن وهذا الوقت المستغرق في التعديل ليس قليلا في ظل ما تعتمد تركيا من سياسات واستراتيجيات الى جانب ما تنسم به من مزايا متعددة. مما يشير ذلك الى ان قدرة الاقتصاد التركي على التكيف ومواجهة الازمات تستغرق وقتا طويلاً.

المقترحات

1. يعاني الاقتصاد التركي من ارتفاع كبير في معدلات التضخم وان معالجة هذه المشكلة ليس بالأمر السهل لذا يفضل ان تقوم الحكومة بالعمل على ابقاء التضخم عند مستويات مسموح بها، حيث ان المعدلات المنخفضة لها اثار سلبية ايضا تؤثر على النمو الاقتصادي وذلك من خلال تنشيط عمل المصارف وزيادة الوعي المصرفي، كذلك اعتماد سياسة انكماشية لامتناسص المعروض النقدي عند حدود مناسبة.
2. يعاني الاقتصاد التركي من ارتفاع في معدل البطالة لذلك يفضل ان تستقطب الحكومة التركيبة الاستثمارات الاجنبية التي من شأنها اقامة مشروعات من شأنها تخفيض معدلات البطالة وذلك من خلال تقديم الحوافز والمزيد من التسهيلات للمستثمر الاجنبي ووضع حواجز امام المشروعات الاستثمارية الاجنبية التي من شأنها منافسة المستثمر المحلي ومن ثم التأثير بشكل سلبي على متغيرات الاقتصاد التركي.
3. من الافضل ان تعمل الحكومة التركية على تحقيق الاستقرار السياسي لان استقرارها الاقتصادي مرتبط بدرجة كبيرة بالجانب الامني والسياسي. فرغم ما توفره تركيا من عناصر الجذب الاقتصادي امام المستثمرين الا ان حالة عدم الاستقرار السياسي تقف عائق امام زيادة تلك التدفقات بالمستوى المطلوب.
4. سيكون في مصلحة الاقتصاد التركي ان يوسع من حجم اعتماده على الموارد المحلية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال العمل على زيادة

- المدرجات، وزيادة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، والاعتماد على الاستثمار الأجنبي كمورد مكمل للموارد المحلية وليس بديلاً لها.
5. من الأفضل ان يعمل الاقتصاد التركي على زيادة توجيه الاستثمار الأجنبي إلى الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة، والتي من شأنها زيادة تحريك الاقتصاد على نحو يوسع من التشابك الاقتصادي ويعمق الارتباطات الامامية والخلفية .
 6. يتطلب من الجهات المعنية في تركيا العمل وفق المؤشرات الدولية للاستثمار وذلك لغرض معالجة مواطن الضعف وتدارك الفشل في ما تتبعه من سياسات وبرامج لاستقطاب الاستثمار الاجنبي.
 7. العمل على توجيه أكبر قدر من الاستثمارات الاجنبية الى تلك القطاعات والأنشطة التي تستهدف انتاج سلع التصدير لتقليل الاعتماد على الاستيرادات، التي من شأنها زيادة عجز الحساب الجاري خاصة في ظل انخفاض معدلات الادخار المحلي.
 8. في ظل ما تعرضت له البيئة الاقتصادية في تركيا من ازمتات وصدمات، القت بضلالها على حالة الاقتصاد من خلال متغيرات الاستقرار الاقتصادي. من المستحسن تجنب المزيد من الصدمات خاصة في ظل تدهور قيمة العملة وتزايد معدلات التضخم، عبر تبني استراتيجية من شأنها احداث توازن خارجي من خلال تنمية الصادرات، ورفع الميل الحدي للادخار، ليساهم ذلك في تمويل الاستثمار المحلي بدلا من الاعتماد بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الاجنبي الخاضعة للدورات الاقتصادية والتحولت السياسية التي تكون تركيا في احيان كثيرة طرف رئيسي فيها .

قائمة المصادر

1. الجميل، سمر كوكب، (2002)، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات جامعة الموصل، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، الموصل.
2. خضير، منعم احمد. حمزة، حارث عدنان، (2018)، اثر السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2015)، مجلة جامعة تكريت للعلوم التجارية والاقتصادية، المجلد (1) العدد (41).
3. الدليمي، فواز جار الله نايف، السبعواوي، عبد الله خضر عبطان، 2012، دور السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تركيا للمدة 1985-2010، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 34، عدد 109.
4. الزهيري، صادق فاضل زغير، (2022)، دراسة تحليلية لتجربة الاصلاح الاقتصادي في تركيا للأعوام 1980-1994، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 62.
5. العنزي، أنور بدر منيف، (2012) ، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم (8) لسنة 2001، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط.
6. المندلاوي ، عباس يحيى خضر، ((2004، إمكانية السياسة النقدية في تشجيع الاستثمار المحلي في العراق (2003-1980) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة بغداد.
7. النائي، علاء حامد فيصل، (2017)، السيولة العامة و أثرها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة القادسية.
8. التقارير السنوية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) للسنوات 2008 و 2009 و 2021، متوفرة على الروابط ادناه:

- https://unctad.org/system/files/official-document/ditc20082cer_en.pdf

- https://unctad.org/system/files/official-document/wesp2009_en.pdf

- https://unctad.org/system/files/official-document/wir2021_overview_ar.pdf

1. Ahmed, Beloucif ., Shaiful, Mohammad., and Boukhobza, Tahar, (2020), An Empirical Study of FDI Determinants: A Panel Data Analysis of South and South-east Asia, British Academy of management Annual conference.
2. Aldalou, Eyad., Sarsour, Nada, 2022, Determinants of Foreign direct investment inrlows: Case study of Turkey , Gazi Journal of Economoc and Business, 8,(1)
3. ÇAK, Murat, KARAKAŞ, Mehmet, (2009), Doğrudan Yabancı Sermaye Yatırımlarını Belirleyen Unsurlar ve Etkileri, İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi 26,(1)
4. Çoban O., Yussif A.-R. B. (2019). Relationships between economic growth, foreign direct investment, and inflation: ARDL models approach for the case of Ghana. Eurasian Research Journal, 1,(2)
5. Dayang, Haszelinna and Ali Abang, (2020), The Impact of Inflation Towards Foreign Direct Investment in Malaysia And Iran, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol, 10 , No. 6.
6. Gokman, Orhan, (2021), The Relationship between Foreign Direct Investment and Economic Growth :A Case of Turkey International Journal of Economic and finance, vol 13, No7.
7. Gujarati , Damoodar N (2004) Basic Economics , 4 Edition , New Delhi , Tata McGraw Hill.
8. İlyas, Şıklar., (2018), FDI and macroeconomic stability: The Turkish case, European Financial and Accounting Journal, ISSN 1805-4846, University of Economics, Faculty of Finance and economic.

9. Jalil, Abdul, and Ying Ma. 2008. Financial development and economic growth: Time series evidence from Pakistan and China. *Journal of Economic Cooperation* 29: 29-68
10. Kisswani, Khalid M., Kein, Alar., and Shetty Shekar T (2015), THE IMPACT OF FDI INFLOWS ON REAL GDP IN ESTONIA: EVIDENCE FROM A COINTEGRATION APPROACH AND CAUSALITY TEST, *The Journal of Developing Areas, The Journal of Developing Areas*, Vol. 49, No. 4.
11. Loewendahl, H., Ertugal-Loewendahl, E., 2001. Turkey's performance in attracting foreign direct investment: Implications of EU enlargement (No. 008).
12. Mamingi, Nlandu and Martin, Kareem, (2018), Foreign direct investment and growth in developing countries: evidence from the countries of the Organisation of Eastern, Eastern Caribbean Central Bank
13. Mustafa Kırca,(2019), Are Relationships Stable Between Foreign Direct Investment and Economic Growth in Turkey?, <https://www.researchgate.net/publication/334597290>
14. Narsid, M.A (2005), . Cointegration,error correction model and future spot rates, University of Illinois.
15. Onanuga, Abayomi T and Onanuga, Olaronke T,(2018), Government Policy, Foreign Direct Investment and Unemployment in Emerging Economies, *Southern Economic Journal AUDCE*, Vol. 14, no. 2.
16. Sekmen, F., and Gökirmak, H.,(2020), Inflation and foreign direct investment in Turkey, *Applied Econometrics*, v. 60.
17. Siddiqui ,Danish Ahmed., and Ahmad , mohsin Hasnin,(2007), The Causal relationship between Foreign Direct Investment and Current Account: an empirical investigation for Pakistan economy, *Theoretical and Applied Economic volume XX* ,No 8,(585)
18. İlyas, Şıklar., (2018), FDI and macroeconomic stability: The Turkish case, *European Financial and Accounting Journal*, ISSN 1805-4846, University of Economics, Faculty of Finance and economic.
19. Strat a Vasile Alecsandru., Davidescu, Adriana., and Paul, Andreea Maria., (2014), FDI and The Unemployment - A Causality Analysis for The Latest EU Members, 2nd GLOBAL CONFERENCE on BUSINESS, ECONOMICS, MANAGEMENT and TOURISM, 30-31 October 2014, Prague, Czech Republic. The Turkish case, *European Financial and Accounting Journal*,University of Economics, Faculty of Finance and Accounting, Prague, Vol. 13, Iss. 1.
20. Tsauroi, Kunofiwa,(2018),Investigating the Impact of Inflation on Foreign Direct Investment in Southern Africa, *Journal of Acta Universitatis Danubius. Economica*, No: 4.
21. Zangin , Sinemis ., YUksel, Serhat, and Kartal ,Mustafa Tevfik.(2018), Understanding the Factors That Affect Foreign Direct Investment in Turkey by Using Mars Method.

ملحق (1) مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى تركيا للمدة 1985-2020

السنوات	رصيد الحساب الجاري	معدل البطالة	معدل التضخم	النمو الاقتصادي	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي	التدفقات الوافدة للاستثمار الاجنبي المباشر / مليون دولار
1985	-1.51	11.19	44.96	4.24	0.147	99,000.0
1986	-1.93	10.11	34.61	7.01	0.165	125,000.0
1987	-0.92	9.08	38.84	9.49	0.132	115000
1988	1.76	8.39	73.66	2.32	0.39	354000
1989	0.88	8.6	63.27	0.29	0.619	663000
1990	-1.74	8	60.31	9.27	0.475	715000
1991	0.17	8.19	65.96	0.72	0.54	810000
1992	-0.61	8.51	65.2	5.04	0.533	844000

678000	0.376	7.65	68.38	8.96	-3.57	1993
608000	0.465	-4.67	104.75	8.58	2.01	1994
885000	0.522	7.88	86.01	7.64	-1.38	1995
722000	0.398	7.38	77.22	6.63	-1.34	1996
805000	0.424	7.58	81.45	6.84	-1.39	1997
940000	0.341	2.4	143.64	6.89	0.72	1998
783000	0.305	-3.26	54.28	7.69	-0.36	1999
982000	0.358	6.93	49.36	6.5	-3.62	2000
3352000	1.661	-5.75	52.98	8.38	1.86	2001
1082000	0.45	6.45	37.57	10.36	-0.26	2002
1702000	0.541	5.76	23.29	10.54	-2.4	2003
2785000	0.681	9.8	12.43	10.84	-3.47	2004
10031000	1.981	8.99	7.09	10.64	-4.14	2005
20185000	3.624	6.95	9.38	8.72	-5.59	2006
22047000	3.236	5.04	6.2	8.87	-5.42	2007
19851000	2.577	0.82	12.05	9.71	-5.12	2008
8585000	1.322	-4.82	5.45	12.55	-1.75	2009
9099000	1.171	8.43	7.01	10.66	-5.74	2010
16182000	1.929	11.2	8.2	8.8	-8.87	2011
13744000	1.561	4.79	7.42	8.15	-5.45	2012
13563000	1.416	8.49	6.28	8.73	-5.83	2013
13337000	1.42	4.94	7.39	9.88	-4.14	2014
19263000	2.229	6.08	7.84	10.24	-3.16	2015
13835000	1.591	3.32	8.13	10.84	-3.11	2016

11042000	1.285	7.5	10.98	10.82	-4.76	2017
12822000	1.647	2.96	16.48	10.89	-2.79	2018
9266000	1.218	0.92	13.86	13.67	0.7	2019
7,83,100.00	1.056	1.76	14.83	13.92	-4.94	2020

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي متوفرة على الرابط ادناه.

<https://data.albankaldawli.org/country/turkiye?view=chart>